ما خالف فيه ابنُ جني أبا علي الفارسيَّ

دراسة نحوية وصرفية

دكتور

ضياء الدين فهمي محمد

المدرس بقسم اللغويات - كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

والأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية - كلية العلوم والآداب

بمحايل عسير - جامعة الملك خالد بالسعودية

الملخـــــص

يزخر تراثنا النحوي بكثير من العلماء النابهين الذين أثْروا الحياة الفكرية بعلمهم، وآرائهم، ومن أبرز هؤلاء العلماء الأفذاذ أبو علـــي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـــ، الذي نبـــغ فـــي علـــوم العربيـــة، والقراءات، وفاق فيها كثيرا من أقرانه ومعاصريه، ذلك الأمر الذي جعل أبا الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـــ يلازمـــه فتـــرة طويلة، من سني حياته، نهل خلالها من علمه ، وأفاد من توقّد ذكائه، وتحدّث عن صحبته لأستاذه الفارسي في كتبه ومؤلفاته، تلك الكتـــب التي ضمّنها كثيراً من آراء شيخه ، ومناقشاته، ومحاوراتـــه؛ لـــذا وغيره فإن ابن جني كان لأستاذه محبّا، وعلى موافقته حريصا، ولم يخالفه الرأي إلا في قليل من مسائل النحـــو ، والتصـــريف، هـــذه المسائل التي جعلتها موضوعا لبحثي هذا الموسوم بـــ (ما خالف فيه ابن جني أبا علي الفارسي دراسة نحوية وصرفية)، والهـــدف مـــن الدراسة الوقوف على المسائل النحوية، والصرفية التي خالف فيهـــا ابن جني أستاذه ، ودراستها، وبيان الرأي الصحيح فيها، وتوصـــل البحث في النهاية إلى بعض النتائج، التي من أهمها أن ابن جني كان منصفا في بعض الآراء التي خالف فيها أستاذه، ومن ذلك ما أجازه من وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الظرفية الشرطية، ورأيـــه فـــي اللام في نحو: " لهنّك لرجل صدق "، وهذا يدل على قوة شخصـــية

ابن جني ، وسعة علمه، وهو في الوقت نفسه لا يقلل من تقديره لشيخه الفارسي.

الكلمات المفتاحية: ابن جني–أبو علي الفارسي–استدل– خالف– الراجح– يرى.

دكتور

ضياء الدين محمد

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب

محايل عسير، جامعة الملك خالد بالسعودية.

dalemam@kku.edu.sa

Abstract

The Arab grammatical heritage abounds with brilliant scholars who enriched intellectual life with their knowledge and opinions, so that students learnt from them, and were affected by their writings. One of them was Abo Ali Alfarsi (died in 377 H). who excelled in linguistics and readings and surpassed many of his peers and contemporaries, which made Aba Al-Fath Othman bin Jani (died in 392 AH) to accompany him from the early years of his life, during which he gained from his knowledge and benefited from his high intelligence, opinions, discussions and debates. Ibn Jinni was fascinated by his professor and keen on agreeing with him in most of his issues. He disagreed with him in only few issues of grammar and morphology. The study aims to find out those grammatical and morphological issues in which Ibn Jinni disagreed with his Persian scholar. The paper studies the correct opinions and concluded that Ibn Jinni was right in some points of view in which he disagreed with his teacher. One of these issues is the nominal sentence comes after the conditional sentence and his consolidation of the saying “You are a man of truth”. This indicates the strength of Ibn Jinni’s personality and the

broad of his knowledge at the same time this does not underestimate appreciation for his Persian Sheikh.

Keywords: Ibn Jinni, Abo-Ali Alfarsi , inference, believe,disagree

Dr.
Diaa Edin Mohamed
Linguistics Department, Faculty of Arabic Language, Zagazig , Azhar University, Egypt .
Faculty of Science & Arts, King Khalid University, Saudi Arabia
dalemam@kku.edu.sa

المقـدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فإنّ تراثنا اللغوي حافل بكثير من العلماء الأثبات، الذين نفخـــر بهم، ولا نزال ننهل من معينهم، وهؤلاء العلماء أثْروا الحياة العلمية بدروسهم، ومؤلفاتهم، فأفاد منهم طلاب العربية، في كـــل عصـــر، ومصر، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي ت/ ٣٧٧هـــ، الذي نبغ فـــي النحو، والتصريف، وغيرهما، وقد صحبه أبو الفتح عثمان بن جنـــي ت/ ٣٩٢ هـــ، فتلمذ عنده، وحضر حلقاته، ودار بينهما الكثير مـــن المناقشات، والمحاورات العلمية، تلك المناقشات التي كان تقصير ابن جني في أولاها سببا في صحبته للفارسي، وملازمته إيّاه.

و نتج عن هذه الصحبة أن قد سرى إلى نفس ابن جنـــي قناعـــة كبيرة بعلم أستاذه، نشأ عنها موافقته إيّاه في جلّ آرائه فـــي النحـــو، والتصريف، فما برح يصرح في كثير مـــن المواضـــع بموافقـــة شيخه، وتصويب آرائه، اللهم إلّا في النزر اليسير، حيـــث صـــرح بمخالفته في مواضع قليلة؛ من أجل ذلك اخترت – بتوفيق الله – أن تكون تلك المسائل التي خالف فيها ابن جني أستاذه موضوعا لبحثي

الذي عنونته بـــ: "ما خالف فيه ابن جني أبا علي الفارسيّ دراســـة نحويّة وصرفيّة".

أهداف البحث ومشكلته:

ويهدف البحث إلى جمع المسائل النحوية، والصرفية التي خالف فيها ابن جني شيخه الفارسي، و بيان ما استدل به الأســـتاذ لرأيـــه، وتوضيح ما ذكره الطالب في الاحتجاج لمذهبه، والوقوف على مدى توفيق ابن جني فيما خالف فيه شيخه، وبناء على ذلك فإنّ مشـــكلة هذا البحث تتمثل في جمع تلك المسائل التي خالف فيها ابـــن جنـــي أستاذه، ودراستها دراسة تقوم على توضيح وعرض الأدلة، والحجج التي سوّغت هذه المخالفة، وهل كان التوفيق من نصيب ابن جنـــي في جميع الآراء التي خالف فيها الفارسي؟ أو كان في بعضـــها دون بعض؟ أو أنه جانبه الصواب في جميعها؟

الدراسات السابقة:

وعن الدراسات السابقة، فقد أُعدّت كثير من الدراســـات التـــي تناولت جهود هذين العالمين في النحو، والتصريف، بيد أنها تناولت جهود كلّ منهما على حدة، من ذلك بحث بعنوان:" أبو علي الفارسي " للدكتور عبدالفتاح شلبي، وآخر يحمل عنوان " ابن جني النحوي "، وهو رسالة ماجستير من إعداد أ. فاضل الســـامرائي، وغيرهمـــا،

وعّما يتعلق بالدراسات النحوية، والصرفية التي جمعت بينهما في عمل واحد فلم أقف منها على شيء.(١)

منهج البحث ومحتواه:

واتبعت في بحثي المنهج الوصفي التاريخي، الذي يقوم على الدراسة الاستقرائية التحليلية، ورتبت مسائله النحوية وفق ترتيب كتاب التسهيل لابن مالك ت/ ٦٧٢هـ، وجاءت مسائله الصرفية وفق ترتيب أبواب المقدمة الشافية لابن الحاجب ت/ ٦٤٦هـ، وهو يتكوّن من مقدمة، و تمهيد، ومبحثين، وضّحت في المقدمة أهمية البحث، والهدف منه، والدراسات السابقة له، ومنهجه، ومضمونه، ويجيء التمهيد بعد المقدمة، وعنوانه: "مع الفارسي وابن جني "، وعرضت فيه ترجمة موجزة لهذين العالمين، ثم يأتي المبحث الأول بعنوان: " المسائل النحوية " وعرضت فيه سبع مسائل نحوية خالف فيها ابن جني شيخه الفارسي، والمبحث الثاني، وعنوانه " المسائل الصرفية " وجاء مشتملا على ثلاث مسائل، ثم تأتي الخاتمة التي رصدتْ أهم نتائج البحث.

---

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أنني اطلعت على دراسة بعنوان: " مسائل خلافية بين الفارسي وابن جني"، تأليف أ/ هيثم الثوابية- الجامعة الألمانية الأردنية – منشورات منتدى مجمع اللغة العربية بأم القرى على الشبكة العالمية، وكان جُلّ اهتمامها بمسائل علم اللغة، والأصوات، واللهجات.

والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفعني وطلاب العربية بهذا العمل؛ إنّه أكرم مسئول، وأفضل مأمول.

التمهـــيد
مع الفارســـــي وابن جنـــــي

أبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني من العلماء النابهين الذين كُتب عنهم، وعن آثارهم قديما وحديثا، بيد أن طبيعة البحث العلمـــي وأصوله تقضي أن أقدّم بين يدي بحثي ترجمة موجزة لكليهما.

أولا: أبـو علي الفارسي(١):

مولـده ونـشـأتـه: هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفـــار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحـــوي، ولـــد فـــي مدينـــة "فسا"، بفارس، سنة ثمان وثمانين ومائتين هجرية، ونشـــأ بهـــا، ثـــم ارتحل إلى بغداد سنة سبع وثلاثمائة هجرية، وقرأ فيها العربية على جملة من علماء عصره، ثم انتقل إلى حلب ســـنة إحـــدى وأربعـــين وثلاثمائة، فأقام فيها مدة عند سيف الدولة بن حمدان، فأكرمـــه، ثـــم

(١)) ينظر ترجمته في: الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد تـــح د. حســـن فرهود ١٩٨٨م، الإيضاح العضدي ط- دار العلوم ص٥-٧، والقفطـــي: علي بن يوسف تح أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٤٠٦هـــ، إنباه الـــرواة، ط: دار الفكر العربي، القاهرة ١/ ٣٠٨-٣١٠، والزبيدي: أبو بكرمحمـــد بن الحسن تح أ/ محمد أبو الفضل إبـــراهيم ١٩٨٤م طبقـــات النحـــويين واللغويين ط- دار المعارف ص١٢٠.

عاد إلي فارس، وصحب عضد الدولة بن بويه، وكان مقدّما عنده، فعلَتْ مكانته.

شيوخه: أخذ النحو عن كثير من علماء عصره، كأبي إسحاق الزجاج ت/ ٣١١هـ، والأخفش الأصغر علي بن سليمان ت/ ٣١٥هـ، وأبي بكر بن السراج ت/ ٣١٦هـ، الذي أخذ عنه كتاب سيبويه، كما درس على أبي بكر بن دريد ت/ ٣٢١هـ، وغيره.

تلاميذه: أخذ عنه ابنُ جني اللغة، والتصريف، والنحو، وخلفه بعد وفاته، فتصدر للتدريس مكانه في بغداد، كما تعلم على يديه عليّ بن عيسى الربعي ت/ ٤٢٠هـ، فقرأ عليه عشرين سنة، ومن تلاميذه أيضا إسماعيل بن حمّاد الجوهري ت/ ٣٩٣هـ، وغيره.

آثاره ووفاته: وللفارسي مؤلفات كثيرة منها: الإيضاح، والإغفال، والحجة للقراء السبعة، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، والمسائل المنثورة، والمسائل البصريات، والمسائل الحلبيات، والمسائل العضديات، وغيرها، توفي ببغداد سنة ثلاثمائة وسبع وسبعين للهجرة.

ثانيا: ابن جني [1]

مولده ونشأته: وُلد أبو الفتح عثمان بن جني في الموصل سنة ٣٢٢هـ، أو ٣٢١هـ، ونشأ وتلقى مبادئ التعليم فيها، فأخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بالأخفش، كما أخذ اللغة والأدب عن أبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ت/ ٣٥٢هـ، وصحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، فتلقى عنه اللغة، والنحو، والتصريف، وبدأ اتصاله به سنة٣٣٧هـ، وذلك حين كان يُدرّس العربية شابّا في جامع الموصل، فمرّ به أبو علي، فوجده يتكلم في قلب الواو ألفا، في نحو: " قال "، و " باع "، فسأله عن مسألة، فقصّر فيها، فنبهه إلى الصواب، وقال له: " تزبّبت، و أنت حِصْرِم "، فلازمه ابن جني؛ ونبغ في التصريف والنحو، وذكر في

---

(١) ينظر ترجمته في: ابن جني: أبو الفتح عثمان: تح أ/ محمد علي النجار، الخصائص ط/ المكتبة العلمية١/ ٥-١٠ من مقدمة التحقيق، والأنباري: عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، تح أ/ إبراهيم السامرائي عام ١٩٨٥م نزهة الألباء، ط/ مكتبة المنار، ص ٢٤٤، وابن الخباز: أحمد بن الحسين تحقيق: أ. د. فايز دياب، ٢٠٠٧م، توجيه اللمع، ط: دار السلام ص ١٠، ١١من مقدمة التحقيق، والحموي: ياقوت، تح أ/ إحسان عباس١٤١٤هـ، معجم الأدباء ط/ دار الغرب الإسلامي ١٥٨٥/٤، وابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم تح أ / إحسان عباس، وفيات الأعيان، ط: دار صادر – بيروت ٣/ ٢٤٦.

كتبه كثيرا من المناقشات والمحاورات التي جرت بينه وبين شيخه، كما أثنى عليه، وعلى علمه في غير موضع.(١)

تلاميذه: أخذ عن ابن جني كثير، منهم أبو أحمد عبد السلام البصري ت / ٤٠٥هـ، والشريف الرضي، الشاعر المشهور ت/ ٤٠٦هـ، وأبو الحسن علي بن عبد الله السمسمي ت/ ٤١٥ه، وأبو القاسم الثمانيني ت/ ٤٤٢هـ، وغيرهم.

مؤلفاته: ألّف الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، واللمع في العربية، والمنصف شرح تصريف المازني، وتفسير ديوان المتنبي الكبير، ويسمى الفسر، والتصريف الملوكي، والتمام في تفسير أشعار هذيل، وغيرها، تُوفي ابن جني ببغداد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة هجرية.

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص ١/ ١٩١، ٢٧٦،٢٧٨، ٢/ ٦١، ٣٤٢، ٣/ ٧٩، ٢٢٨، ٢٢٩)، وابن جني: أبو الفتح عثمان سر صناعة الإعراب، ط: دار الكتب العلمية٢٠٠٠م بيروت – لبنان – الأولى ٢/ ٣٤٢، وابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني – الناشر: دار إحياء التراث القديم سنة ١٣٧٣هـ، ص ٢٤٣.

المبحث الأول
المسائل النحوية

ويشتمل على سبع مسائل:

- المسألة الأولى: إعراب جمع المذكر السالم بالحركات.
- المسألة الثانية: عود ضمير متصل بالفاعل على المفعول به المتأخر.
- المسألة الثالثة: حقيقة اللام في (لهنّك لرجل صدق).
- المسألة الرابعة: وقوع المبتدأ بعد "إذا" الشرطية.
- المسألة الخامسة: تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي.
- المسألة السادسة: إعراب الاسم الجامد المقترن بأل بعد اسم الإشارة.
- المسألة السابعة: هل "إمّا" حرف عطف؟

المسألة الأولى
إعراب جمع المذكر السالم بالحركات

يرى أبو علي الفارسي جواز إعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة، فتتعاقب على النون منه واحدا بعد الآخر، ويلزم الياء حينئذٍ، وهذا جائز فيما كان حقه هذا الجمع، مثل: " آمنت بالنبيينِ"، وفيما أُلحق به، مثل: " أتتْ عليه سنينٌ "، وإذا أُعرب هذا الإعراب بقيت نونه عند الإضافة، فلا تحذف، مثل: "بنينُه بررة "، كما ذكر أنه يمكن جعل ذلك الإعراب قياسا لكثرة ما ورد منه.

جاء في كتاب الشعر: " باب ما جعلت فيه النون المفتوحة اللاحقة بعد الواو والياء في الجمع حرف إعراب، أنشد أبو زيد:

دعاني من نجدٍ فإنّ سنينهُ لعنَ بنا شيباً وشيّبننا مردا[1]

---

(١) البيت من الطويل للصمة بن عبدالله القشيري، وهو من شواهد: الفراء: يحيى بن زياد تح د. صلاح عبد العزيزوآخرين،٢٠١٣م، معاني القرآن، ط/ دار السلام، ص ٥٧٨، وثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب تح أ/ عبد السلام هارون، مجالس ثعلب ط: دار المعارف ص١٤٧، والفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد تح د. حسن هنداوي، ٢٠٠٤م، المسائل الشيرازيات ط/ كنوز إشبيليا ص ١٩٨، وابن الشجري: علي بن محمد، تح د. محمود الطناحي، ١٤١٣هـ، أمالي ابن الشجري ط- مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٦١/٢.

وأنشد أيضا:

سنيني كلّها لاقيتُ حرباً أُعدّ مع الصلادمة الذّكورِ[1]

وأنشد بعض البغداديين، لشاعر، في حذيفة بن بدرٍ:

ولقد ولدتَ بنينَ صدقٍ سادةً ولأنت بعد الله كنت السيدا[2]

(١) البيت من الوافر، نسب لقطيب بن سنان الهجيمي، وهومن شواهد: أبي زيد: سعيد بن أوس، تح د. محمد عبدالقادر، النوادر في اللغة، ط: دار الشروق ص٤٥٢، وابن يسعون: يوسف بن يبقى، تح د. محمد الدعجاني،٢٠٠٨م، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ط- الجامعة الإسلامية بالمدينة ص ١٤٦٨، وابن عصفور: علي بن مؤمن، تح أ/ السيد إبراهيم ١٩٨٠م، ضرائر الشعر، ط/ دار الأندلس ص٢٢٠، والصلادمة: جمع صلدم، بكسر أوله، وثالثه، وسكون ثانيه: وهوالأسد.

(٢) البيت من الكامل، بلا نسبة في: ابن هشام: عبدالله بن يوسف، تح د. عباس الصالحي، تخليص الشواهد، ط: الكتاب العربي ص٧٥، و البغدادي: عبد القادر بن عمر تح أ/ عبدالسلام هارون، خزانة الأدب ط / مكتبة الخانجي ٨/ ٦١.

وقال:

ومـاذا يـدَّري الشـعراء منّـي وقد جاوزتُ حد الأربعينِ (١)

اعلم أن هذه النون إذا جعلت حرف الإعراب، صارت ثابتةً فـي الكلمة، فلم تحذف في الإضافة، كما كانت تحذف قبل، كما لا تحذف نون فِرْسِنٍ، وضيفَنٍ، ورَعْشَنٍ، ونحو ذلك من النونات التي تكـون حرف إعراب، وإن كانت زائدة، ويكون حرف اللين قبلها الياء، ولا يكون الواو، لأن الواو تدل على إعراب بعينه، فلم يجز ثباتها؛ مـن حيث لم يجز ثبات إعرابين في الكلمة... فأما مَن(٢) أجـاز ثبـات

---

(١) البيت من الوافر لسُحيم بن وثيل، وهو من شواهد: الأصمعي: عبـدالملك بن قريب، تح أ/ أحمد شـاكر، وآخـر، ١٩٩٣م، الأصـمعيات ص ١٩، والمسائل الشيرازيات ص ١٩٨، وابن منظور: محمد بن مكـرم، لسـان العرب، ط- دار صادر درى)، والعيني: محمود بن أحمد، تح د. علـي فاخر، وآخرين،٢٠١٠م، المقاصـد النحويـة ط- دار السـلام ٢٣٠/١، ويدري: يختِل، والادراء: الخَتْل، والختـل: الخديعـة أي: قـد كبـرت، وتحنكت، فلن أُخدع، واستشهد الفارسي بكسر نون " الأربعين " على جواز إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به بالحركات، وروى بفتح النون على الأصل، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٢) من هؤلاء المبرد ت/ ٢٨٥ ينظر: المبرد: محمد بن يزيد، تـح أ/عبـد الخالق عضيمة، المقتضب٣٣٢،٣٣٣/٣ و المبرد: محمد بن يزيـد تـح=

الواو في هذا الضرب من الجمع، وزعم أن ذلك يجوز فيه، قياساً على قولهم: زيتونٌ، فقوله في ذلك يبعد من جهة القياس، مع أنا لم نعلمه جاء في شيء عنهم،...، وعلى ما ذهب إليه الناس، جاء التنزيل، وهو قوله تعالى: (وَلاَ طَعَامٌ إِلاّ مِنْ غِسْلِينٍ)[1]، لما صارت النون حرف إعراب، صار حرف اللين قبله الياء، وقد كثر هذا الضرب في الجمع، حتى لو جعل قياساً مستمراً، كان مذهبا "[2].

وقال أيضا: " فهذه النون إنما يتقلب ما قبلها، فيصير مرة ياء، ومرة واواً، إذا كانت زائدة، فإذا جعلت النون حرف الإعراب، حركت بما تحرك به لام الفعل، وعلى هذا: الأربعين، وآخرين، وسنين،..."[3]

أ/محمد أبو الفضل إبراهيم، الكامل ٨١،٨٢/٢، وابن يعيش: يعيش بن علي، شرح المفصل ط- مكتبة المتنبي ١٢/٥.

(١)) الآية٣٦) من سورة الحاقة.

(٢)) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، تح د. محمود الطناحي، كتاب الشعر ط/ مكتبة الخانجي ص ١٥٨-١٦٠.

(٣)) كتاب الشعر ص ١٩٣.

والفارسيَّ فيما ذهب إليه مسبوق من الفراء ت/٢٠٧ [١] بيد أنه صرح أنّ الذي يُعرب بالحركات إنّما هو ما ألحق بجمع المذكر السالم ممّا كان مفرده ثلاثيا، ثم حذفت لامه، وعوض منها التاء، ثمّ جُمع هذا الجمع كعزين، وسنين، ونحوه، و ذلك كثير في لغة أسد وتميم، وعامر.

هذا وخالف ابنُ جني الفارسيَّ، فذهب إلى أن الذي يجوز أن يعرب بالحركات، من باب جمع المذكر السالم، وما ألحق به هو ما سُمّي به من هذا الجمع دون غيره، وما ورد بخلاف ذلك خرّجه على الضرورة.

يقول في معرض حديثه عن الأوجه الجائزة في إعراب ما سُمّي به من جمع المذكر السالم: " ولأجل ما ذكرناه من أن مذهب الجمعية في " يَبْرُون"[٢] إنّما هو على التأول ما جازت فيه اللغتان "يَبْرُون"، و"يَبْرِينُ"، و"فلسطُون" و" فلسطِينُ "، ولم تجز في " أربعون " " أربعينُ "، ولا في "عشرون" "عشرينُ"؛ لأن مذهب الجمع فيه أغلب

(١) ينظر: معاني القرآن ص٥٧٨،٥٧٩، وممن ذهب مذهب الفراء ابنُ الشجري ت/٥٤٢، وابن يعيش ت/٦٤٣ ينظر: أمالي ابن الشجري٢/٢٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١١.

(٢) يبرون: قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الإحساء ينظر: الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت سنة ١٩٩٥ معجم البلدان – ط / دار صادر – بيروت ١/ ٧١.

وأقوى منه في " فلسطين " وبابها، فأما قول سُحَيْم بنِ وَثِيل: وماذا يَدَّرِي الشعراءُ منّي... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فليست النون في "الأربعين" حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكُسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تفتح كما تفتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة حرف الرويّ في سائر الأبيات، ألا ترى أن فيها:

أخو خمسينَ مجتمِعٌ أشُدّي ونجّذني مداورة الشُؤونِ(١)

ويدلك على أن الكسرة في نون "الأربعينِ" ليست جرًّا، وأنها كسر التقاء الساكنين قول ذي الإصبع:

إنّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ وابنُ أبيٍّ أبيٍّ منْ أبيّينِ(٢)

فـ"أبيُّون" جمعُ "أبيٍّ" مثل "ظريفِين" من "ظريفٍ" فكما لا يشك في أن كسرة نون "أبيينِ" إنما هي لالتقاء الساكنين لأنه جمع تصحيح مثل: "الزيدينَ"، و"العمرينَ" كذلك ينبغي أن تكون كسرة نون "الأربعين"، وكذلك قول الآخر:

---

(١) البيت من الوافر وهو في: الأصمعيات ص ١٩، ونجذني: حنكني وعرفني الأشياء، اللسان: " ن ج ذ "، والمداورة: المعالجة، اللسان: " د و ر ".

(٢) البيت من البسيط، وهو في: الضبي: المفضل بن محمد، تح أ/ أحمد شاكر وآخر، المفضليات ط- دار المعارف، القاهرة ص١٦٠، والكامل للمبرد ٨١/٢، والخزانة ٧/ ١٨٤.

إلا الخلافَ من بعد التَبيّنِ[1]

وهذه أيضًا جمع " نبيّ"، على الصحة لا محالة، فكُسِرتْ نون الجمع في هذه الأشياء ضرورة، وأجريت في ذلك مجرى نون التثنية، فلم يوقعوا بينهما فصلا لما ذكرت لك"[2].

وجدير بالذكر أنه قال بمذهب أبي علي بعض النحويين، منهم أبو القاسم السهيلي (ت/٥٨١) وذلك حيث يقول: "....لأن قوما من العرب يجعلون الإعراب في النون، يُلزمون الجمع الياء، فيقولون: كم سنيناً؟ وعرفت سنينا، ولا يفعلون هذا مع الواو.....قال الفرزدق:

..... إلا الخلافَ من بعد النبيينِ[3]

(١) شطر بيت من البسيط، وصدره: *ما سدّ حيّ ولا ميت مسدّهما * وهو للفرزدق في: المبرد: الكامل ٨١/٢، وضرائر الشعر، ص٢١٩، و السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن، تعليق أ/ أحمد ظافر ط-١٩٦٦م، شرح شواهد المغني٥٧٥/٢، والخزانة: ٨ /٦٠.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان،٢٠٠٠م، سر صناعة الإعراب، ٢٧١/٢ – ٢٧٣، وينظر: أبو الفتح عثمان: ابن جني تح: د. خديجة عبد الرازق الحديثي وآخرين ١٩٦٢م، التمام في تفسير أشعار هذيل، ط/ مطبعة العاني ــ بغداد ص ١٤٦.

(٣) السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن، تح د/ محمد البنا ٢٠٠٢م، أمالي السهيلي، ط: مطبعة السعادة ص٦٥.

وقال بذلك أيضا ابن مالك [١]، وكذلك الرضي ت/ ٦٨٦، غير أنّه قيّده بما جُمع جمع مذكر سالما، على خلاف القياس[٢]، وذهب الزمخشري ت/٥٣٨، وابن عصفور ت/ ٦٦٩ إلى أنّه يجوز إعراب جمع المذكر السالم والملحق به بالحركات غير أنّ ذلك بابه الشعر.

جاء في المفصل: " وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر"[٣].

وقال ابن عصفور: " من العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم. وذلك كله لا يحفظ إلا في الشعر "[٤].

وأرى: أن ابن جني جانبه الصواب حين خالف شيخه فمنع من إعراب جمع المذكر السالم، وما أُلحق به بالحركات؛ لأن الصحيح جوازه لوروده كثيرا، والأولى أنّ يكون مقصورا على ما جُمع هذا الجمع على خلاف القياس؛ حيث إنّ أكثر ما جاء منه إنّما هو في هذا الباب.

---

(١) ينظر: ابن مالك: محمد بن عبدالله، تح د. عبد الرحمن السيد وآخر، شرح التسهيل، ط-هجر ١/ ٨٥

(٢) ينظر: الرضي: محمد بن الحسن، تح د. إميل يعقوب١٩٩٨م، شرح كافية ابن الحاجب ط- دار الكتب العلمية ٣/ ٤٥٠.

(٣) الزمخشري: محمود بن عمر، تح د. علي بو ملحم، ١٩٩٣م، المفصل، ط- مكتبة الهلال بيروت، ص٢٣٦.

(٤) ضرائر الشعر ص ٢١٩- ٢٢١.

المسألة الثانية
عود ضمير متصل بالفاعل على المفعول به المتأخر

وافق أبو علي الفارسي الجمهور(١)، فذهب إلى أنّه إذا اتصل ضمير الغيبة بالفاعل جاز عوده على المفعول به، بشرط تقدمه عليه، نحو قوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه"(٢)؛ لأنه يشترط فيما يعود إليه هذا الضمير، و فيما يفسره أن يكون اسما ظاهرا مقدَّماً عليه، سواء كان تقدّمه عليه لفظا ورتبة، مثل: " أكرم زيدٌ غلامه"- إذ رتبة الفاعل أن يذكر بعد الفعل -، أم لفظا لا رتبة، كما في الآية الكريمة؛ لأن رتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل، أمّا إذا لم يتقدم المفعول به على الفاعل فلا يجوز أن يعود هذا الضمير إليه، فيمتنع نحو: " ضرب غلامُه زيدا"؛ لأن مفسر الضمير حينئذ " زيدا " وهو متأخر لفظا ورتبة، ولا يجوز هذا في غير المواضع المستثناة.(٣)

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري١/ ١٠٢)، وشرح المفصل لابن يعيش١/٧٢)، وشرح التسهيل ١/ ١٦١).

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٣) ينظر هذه المواضع في: ابن هشام: عبدالله بن يوسف، تح د. مازن المبارك وآخر، ١٩٨٥م، مغني اللبيب ط/ دار الفكر ص ٦٣٥.

قال أبو علي: " ولو جعلت (الغلام) الفاعل في هـذه المسـألة، فقلت:(ضرب غلامُه زيدا) لم يجز، كما جاز ذلك في المفعول بـه، فإذا قال:(ضرب زيدا غلامه) جاز لتقديم ذكره "(١).

وخالف ابن جنـي أبا علي، والجمهور فذهب إلى جـواز عـود الضمير المتصل بالفاعل إلى المفعـول به المتأخر، واحـتج لـذلك بالقياس، فذكر أنّه جاء عن العرب الفصحاء تقديم المفعول به على الفاعل كثيرا، حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في الكلام هو هذا الموقع، فإذا تأخر فلم يجاور الفعل، فكأنـه زحزح عن موضعه الطبيعي، فلو اتصل الفاعل بضمير المفعـول المتأخر عنه لفظـا لـم يكـن الضمير عائدا إلى متأخر لفظا ورتبة، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة(٢).

جاء في الخصائص: "... من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيدًا، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل لـيس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعـل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى.

---

(١) الإيضاح العضدي: ١٠٧،١٠٨)، وينظر: خزانة الأدب ٣٣٨/١٠.

(٢) ينظر: محي الدين: محمد محي الدين عبدالحميد عدة السالك إلـى تحقيـق أوضح المسالك بهامش أوضح المسالك لابن هشام ط/ المكتبة العصرية ٢/ ١٢٧.

فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل، فتقول: ضرب زيدًا غلامُه، وعليه قول الله سبحانه: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾، وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامُه زيدًا؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عني عدّي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل(١)

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم؛ كلّ ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل، فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عدّي بن حاتم .....

عائدة على "عدّي" خلافًا على الجماعة، فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر؟ فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل، وقد وقع

(١) من الطويل، للنابغة الذبياني في: ديوانه، جمعه أ/ الطاهر بن عاشور،١٩٧٦م، ط: الشركة التونسية للتوزيع ص١٩٤، وفيه في موضع الصدر: * جزى الله عبسا عبس آل بغيض *، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، ونسب أيضا إلى أبي الأسود الدؤلي ينظر: أمالي ابن الشجري ١٥٣/١، وشرح ابن يعيش ٧٦/١، والخزانة ٢٧٧/١، والشاهد فيه على رواية ابن جني قوله: " جزى ربه عني عدي " حيث أخّر المفعول "عدي"، وقدم الفاعل، " ربه "، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

مقدمًا أن موضعه التأخير... قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما تقولـه، فإن هنا طريقا آخر يُسوّغك غيرَه، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل،... والأمر فـي كثـرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام متعـالم غيـر مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عـديَّ بن حاتم ربُّه، ثمّ قدّم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليـه مفعولـه فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يجْفُ عليك فإنـه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه، ولا تتبشعه؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر (الوجه) من قولك: (هذا الحسـن الوجـهِ) أن يكـون مـن موضعين: أحدهما بإضافة (الحسن) إليه، والآخر تشـبيهٌ لـه بـ (الضارب الرجل)، هذا مع أنا قد أحطنا علمًا بأن الجر في (الرجل) من قولك: (هذا الضارب الرجل) إنما جاءه وأتاه من جهة تشـبيههم إيّاه بـ (الحسن الوجه) لكن لما اطّرد الجر في نحو (هذا الضـارب الرجل)، و(الشاتم الغلام) صار كأنه أصل في بابه حتـى دعـا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبه (الحسن الوجه) بـ (الضارب الرجل)، من الجهة التي إنما صحت لـ (لضارب الرجل) تشبيهًا بـ (الحسـن الوجه)، وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم حتى إنّ أصولها التـي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت

هي أدته إليها وجعلته عطية منها لها فكذلك أيضًا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنّه أيضًا هو الأصل"[١].

فخلاصة رأي ابن جني أنه يرى أن المفعول في هذه الصورة متقدم في الرتبة فرضا، وتأولا، لكن تأخر لضرورة الشعر، فالضمير المتصل بالفاعل عائد على متقدم حكما[٢]، كما أنه يستفاد من كلامه أنه يرى انفراده بهذا الرأي، وقد سبقه إليه أبو الحسن الأخفش من البصريين[٣]، وأبو عبدالله الطُوال من الكوفيين[٤]، ولعلّه لم يطلع على ذلك، وممن ذهب مذهب الأخفش، وابن جني ابن مالك، حيث أورد جملة من الشواهد، التي جاء فيها اتصال الضمير بالفاعل عائدا

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٤- ٢٩٧).

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٢٧٩/١.

(٣) ينظر: الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٦٣، والمرادي: حسن بن قاسم، تح: د.عبد الرحمن علي سليمان ١٤٢٨ه توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ط/ دار الفكر ٥٩٧/٢، و ناظر الجيش: محمد بن يوسف، تح د. جابر البراجة، ود. علي فاخر، وآخرين ١٤٢٨هـ، تمهيد القواعد ط/ دار السلام ١/ ٥٥٢.

(٤) الطوال: بتخفيف الطاء والواو مع ضم الطاء، وينظر رأيه في: تخليص الشواهد ص٤٨٩، و السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، تح أ/ أحمد شمس الدين،١٩٩٨م، همع الهوامع ط- دار الكتب العلمية،٢٢١/١.

على مفعول متأخر، من مثل قول حسان يرثي مطعم بن عدي جد نافع بن جبير:

ولو أنّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحدا من الناس أبقى مجدُه الدهرَ مُطْعِما[1]

وقول غيره:

كَسا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ورَقّى نداه ذا الندى في ذُرا المجد[2]

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان حسان بن ثابت تح أ / عبدأ مهنا، ط/ دار الكتب العلمية ص ٢٣٥، و المعنى: أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا للناس جميعا، والشاهد فيه قوله: " أبقى مجده مطعما " حيث قدم الفاعل " مجده" على المفعول به،" مطعما " مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعثر على قائله، وهو من شواهد: أبي حيان: محمد بن يوسف، تح د. حسن هنداوي، التذييل والتكميل، ط دار القلم ٢٦٠/٢، وتمهيد القواعد١/ ٥٤٩، والمعنى: أن الحلم والأناة يورثان صاحبهما المجد، و الكريم يرقى بكرمه في درجات الشرف، والشاهد فيه قوله:" كسا حلمه ذا الحلم..، ورقّى نداه ذا الندى" فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود إلى المفعول.

وقوله:

لّـا رأى طـالِبُوه مُصْـعَبا ذُعِـرُوا وكاد لو سـاعد المَقْدُورُ ينتصرُ[1]

وقول الهذلي:

ألا ليـت شـعري هـل يلـومنَّ قومُـه زهيرا على ماجَرَّ من كل جانب؟[2]

وأنشد لسليط بن سعد:

جَـزَى بنـوه أبـا الغِـيلان عـن كِبَـر وحُسْنِ فعل كما يُجْزى سِنِمَّارُ [3]

---

(١) البيت من البسيـط، بلا نسـبة في: التـذييل والتكميـل٢/٢٦٠، وتمهيـد القواعد ١/٥٥٠، والشاهد فيه قوله: "رأى طالبوه مصـعبا "حيـث أخّـر المفعول " مصعبا" عن الفاعل " طالبوه " مع أن الفاعل متصـل بضـمير يعود على المفعول.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجندب الهذلي في: ديوان الهذليين، تعليق أ/ محمد الشنقيطي ط- الدار القومية، القاهرة ٣/٨٧، والمعنى: يقول أبو جنـدب: على قوم زهير أن يلوموا زهيرا؛ فإنه السبب في إيذائي لهـم، واعتـدائي عليهم، والشاهد فيه قوله: " يلومنّ قومُه زهيرا "حيث اتصل بالفاعل " قومه " ضمير المفعول به المتأخر عنه.

(٣) البيت من البسيط، لسليط بن سعد، وهو من شواهد: ابن مالك: محمد بـن عبدالله، تح د/ أحمد هريدي، شرح الكافية الشافية، ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث بمكة ٢/ ٥٨٧، وابن عقيل: عبدالله بن عبدالرحمن، تحقيق أ/ محمد محي الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط: دار التراث ٢/ ١٠٩، والخزانة ١/ ٢٨٠، و" أبا الغيلان " بكسر الغين كنية رجل آذاه

ثم يقول ابن مالك: " والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضرب غلامُه زيدا، أسهل من جواز: ضربوني وضربت الزيْدِين،، ونحو: ضربته زيدا، على إبدال زيد من الهاء. وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامُه زيدا من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخر الرتبة، لأن مفسِّر واو ضربوني معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوف ومعمولهُ أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل، لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرا، وقد يجب "[1]، وممن قال بقول ابن جني أيضا المحقّقُ الرضي[2].

=بنوه وأهله، و" سنمار " رجل رومي بنى قصر الخورنق بالكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، ولما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر، فمات، وذلك لئلا يبني مثله لأحد غيره، فصار مثلا لسوء المكافأة، والشاهد فيه قوله: " جزى بنوه أبا الغيلان"، فقد اتصل بالفاعل " بنوه " ضمير يعود على المفعول " أبا الغيلان " وهو متأخر.

(١) شرح التسهيل ١/١٦٢،١٦١

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/ ١٦٣

هذا وردّ الجمهور مذهب ابن جني، ومن وافقهم، وحملوا ما استدلوا به على الضرورة، أو تأولوه[1]، فابن يعيش ت/٦٤٣ يتعقب ابن جني، ويتأوّل ما استدل به لمذهبه، فيقول: " لوقلت: (ضرب غلامُه زيدا)، برفع (الغلام)، مع أنه متّصلٌ بضمير المفعول، لكان ممتنعًا؛ لأن الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظًا ومعنى، لأنّ الفاعل وقع أولًا وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته، لا يجوز أن يُنْوَى بها غيرها. وقد أقدم أبو الفَتْح بن جِني على جواز مثل ذلك، وجعله قياسًا؛ قال: (وذلك لكثرةِ ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، حتى صار تقديمُ المفعول كالأصل)، وحمل عليه قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ، والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً إلى المصدر، والتقديرُ: جزى ربُّ الجزاء، وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالاً عليه. ومثله قولهم: " من كذبَ كان شَرًّا له "، أي: كان الكِذْبُ شرًّا له،، وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده، ولكن على سبيل الضرورة، ولا يجوز في الاختيار، وسعة الكلام "[2].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٥٢، ١٥٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٦.

وذكر الشاطبي ت /٧٩٠ أنّ ابن مالك وافق الجمهور في الألفية[١]، وخالفه في التسهيل، فتبع ابن جني، ثمّ انبرى للرد عليهما، وذلك حيث يقول: "...هذا كلُّه عند الناظم- يعني في الألفية - لا يعتدّ به، ولا يبنى عليه قياسٌ، وهو رأيُ الجمهور من النحويّين، وذهب أبو الفتح بن جِنّى إلى جواز القياس على ما جاء من ذلك، فيجوز عنده أن تقول: ضرب غلامُه زيدًا، ونصرَ أبوه عمرًا، وزان نورُه الشجر، وتبعه المؤلِّف في التسهيل، وشرحه على القياس، واحتجّ لما ذهب إليه بالسماع المذكور -ولا حجةَ فيه لقلّته واختصاصه بالشعر- قال - يعني ابن مالك - ولأنّ جواز نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أسهلُ من جواز: ضربوني وضربتُ الزيدين، ونحو: ضربتُه زيدًا، على إبدال زيدٍ من الهاء،... هذا تمامُ ما احتجّ به، وليس فيه على ما اختار هنا واضحُ دليلٍ:

أَمَّا أَوّلًا: فإن المتّبع السماعُ كيف كان، وقد علمنا شُذُوذَ ما جاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال، والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماعُ أن يقاس عليه. وبعد ذلك إن وجدنا علّةً لشذوذ الشائع فسّرناها بناءً على قول سيبويه: «قِفْ حيث وَقَفُوا ثم فَسِّرْ». وهى قاعدة مسلمة عند الجميع، وأما ثانيا: فإنّ بابى الإعمال، والبدل جاءا

(١) وذلك حيث يقول ص ٢٢: * وشذ نحو: زان نورُه الشجر*.

على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدُّم مُفسّر ضمير الغائب، بإقرار ابن مالك وغيره، فمتى جَاءَ ما يخالفه فلا ينبغي فلا يُعَوّلَ عليه في قياس ما ليس من بابه عليه،..."[(١)].

هذا، وأجاز بعض النحاة ما أجازه الأخفش، وابن جني، بيد أنهم قصروه على الشعر؛ لأن أكثر ما جاء من ذلك إنما كان في الشعر، من هؤلاء أبو حيان/ ت٧٤٥[(٢)]، والمرادي ت/٧٤٩[(٣)]، وغيرهما[(٤)].

والخلاصة: أن ابن جني خالف الفارسي فأجاز عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر، واستدل لمذهبه بالسماع، والقياس، ووافقه في هذا بعض النحاة، كالرضي، وابن مالك، وأجاز أبو حيان ما أجازوه، بيد أنه قصره على الشعر، **وأرى: رجحان مذهب** ابن جني؛ لكثرة الشواهد التي تؤيده، ولقوة ما احتج به من القياس.

---

(١) الشاطبي: إبراهيم بن موسى، تح د. عبد الرحمن بن العثيمين وآخرين، ٢٠٠٧م، المقاصد الشافية، مطبوعات جامعة أم القرى، ٢ / ٦١٢- ٦١٤.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/٥٩٧.

(٤) ينظر: ابن هشام: عبدالله بن يوسف تح أ/محمد محي الدين، أوضح المسالك، ط- المكتبة العصرية ٢/ ١٢٥، وخزانة الأدب١/ ٢٧٨،٢٧٧.

المسألة الثالثة

حقيقة اللام في (لهنّك لرجل صدق)

ذهب الفارسي أول أمره إلى أنّ اللام الأولى في قولهم: " لَهنّك لَرجلُ صدق" لامُ الابتداء دخلت على "إنّ" حين غُيّرت بإبدال همزتها هاء، و اللام الثانية زائدة(١).

يقول: " ومما يدلك على أنَّ التقدير به – أي: بلام الابتداء– التقديم قولهم: لهنّك لرجل صدق. فوقعت على (إنّ)، وصار هذا الإبدال إلى الهمزة من الفصل الموقع بينهما بالمبتدأ في المعنى، أو

(١) نُسب هذا الرأي إلى سيبويه في: الرضي: شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٠/٤، والصواب أنّ مذهبه أنّ أصل " لهنّك": إنّك، أبدلت همزة "إنّ" هاء، ثم لحقت اللام التي قبل الهاء لليمين فهي لام جواب قسم مقدر، واللام الثانية لام الابتداء ينظر: سيبويه: عمرو بن عثمان، تح أ/ عبد السلام هارون، كتاب سيبويه، ط/ دار الجيل ١٥٠/٣، والسيرافي: الحسن بن عبدالله، تح أ/ أحمد مهدلي، وآخر، ٢٠١٢م، شرح كتاب سيبويه ط– دار الكتب العلمية، ٣٧٩/٣، وجاء في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٦: "... مَذْهَب سِيبَوَيْه فِي اللَّام الْوَاحِدَة– يعني في نحو: لهنك رجل صدق: أَنَّهَا لَام التَّأْكِيد دخلت على إِنّ) لما غُيّرت بإبدال همزتها هَاء. وَفِي اللامين: أَن الأولى جَوَاب قسم، وَالثَّانية لتأكيد الْخَبَر"، ووافق أبو زيد سيبويه ينظر: النوادر ص٢٠١،٢٠٢، والخزانة ٣٤٣/١٠.

بالظرف، وذلك نحو: إنّ عندك لزيدا، و (إنّ في ذلك لآيــة)[1]، وإنّ زيدا لقائم، فالإبدال هنا كالفصل. ألا ترى إنما لم تجتمع مع الحرف على الصورة التي تكون عليها في أكثر الكلام، فأما الــلام- يعنــي الثانية- فيشبه أن تكون زائدة. وممّا جاء في ذلك ما أنشده أبو زيد:

وأمــا لَهِنّــك مِــن تــذكّر أهلــها لعلَى شَـفا يأسٍ، وإنْ لم تيأس[2]

وأنشد أحمد بن يحيى:

أَلَا يا سَنا برق على قُلَلِ الحِمى لَهِنّك من بَرق علي كَريمُ[3] "[4]

والفارسي فيما ذهب إليه موافق للزجاج ت/ ٣١١، بــيّن ذلــك البغدادي ت/ ١٠٩٣ في قوله: " وَذهب الزّجاج إِلَى أَن اللَّام الأولى هِيَ لَام (إِنّ)، وَاللَّام الثَّانِيَة زَائِدَة. وَاخْتَارَهُ أَبُو عَلــيّ فِــي التَّــذْكِرَة القصرية وأيّده وأوضحه..... "[5]

---

(١) من الآية ٨) من سورة الشعراء.

(٢) البيت من الرجز، للمرّار الفقعسي، وهو من شواهد: النوادر لأبي زيد ص ٢٠١، و التذييل والتكميل ٥/ ١٢٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب٢/٥٠، ولســان العرب: " ل هــ ن "، والمرادي: الحسن بن قاسم، تح د. فخر الدين قباوة، ١٩٩٢ م، الجنى الداني ط- دار الكتب العلمية، ص١٢٩.

(٤) أبو علي النحوي: الحسن بن أحمد، تح د. علي جابر المنصوري، المسائل العسكريات ص١٢٣،١٢٢ بتصرف يسير.

(٥) خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨،٣٣٧.

ورجع الفارسي عن قوله هذا في" لهنك لرجل صدق"، بل وضعّفه، وذهب فيه مذهبا آخر يُنسب إلى الكسائي(١)، والفراء(٢)، ملخصه أنّ اللام الأولى ليست لام ابتداء، وإنّما هي مع الهاء بقية اسم الجلالة (الله)، فأصل " لهنّك": لَاهِ إنَّك، فهما كلمتان، ومعنى لَاهِ: واللَّهِ، حذفت همزة (إنَّ) تخفيفاً، وألف " لاه "، فبقي لهنّك، واللام الثانية زائدة(٣)، صرح بذلك البغدادي في قوله: " وقد رجع أبو علي عن هذا التحقيق، وزيّفه في كتابه نقض الهاذور...، وهذه عبارته قالَ أَبُو زيد: قَالَ أَبُو أدهم الْكلابِي: (لَهُ رَبِّي لَا أَقُول ذَلك) بِفَتْح اللَّام وَكسر الْهَاء فِي الإدراج، وَمَعْنَاهُ: وَالله رَبِّي لَا أَقُول ذَلِك، وَأنْشد أَبُو زيد:

لَهِنّي لأشقى النَّاس إنْ كنت غارماً لدَومة بكرا ضيّعتْه الأراقم(٤)

---

(١) ينظر: الجوهري: إسماعيل بن حماد تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ١٤٠٧هـ الصحاح ط: دار العلم للملايين – بيروت " ل هـ ن "، والخزانة ١٠/ ٣٤٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٦٦/١، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٨٠،وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٨٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٢٥/٥.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٧٩، و التذييل والتكميل ٥/ ١٢٣.

وَأنْشد أَيْضا:

أبائنــةٌ حُبَّــى نَعْــم وتُماضِــرُ لِهنا لمقضيٌّ علينا التهاجرُ[1]

قَالَ: يَقُول: لله إِنَّا.

وَأما لَهنكَ من تذكر عهدها لعلى شَفا يأسٍ وَإِنْ لم تيأس

وَأنْشد غير أبي زيد:

لهنك من عبسيّة لوسيمةٌ على هَنوات كَاذِبٌ من يَقُولهَا[2]

وَوجه الدّلَالَة أَن اللَّام لَا تَخْلُو من أَن تكون الجارة من قَوْلهم: لله، أَو الَّتِي للتعريف، أَو الَّتِي هِيَ عين الْفِعْل، فَلَا يجوز أَن تكون الَّتِي للتعريف لِأَن تِلْكَ سَاكِنة وَهَذِه متحركة، فَإِن قلت: أُلْقى عَلَيْهَا حَرَكَة الْهمزَة. قلت: لَا يجوز ذَلِك لِأَن حَرَكَة الْهمزَة كسرة وَاللَّام مَفْتُوحَة؛ لِأَن أَبَا زيد قَالَ بِفَتْح اللَّام، وَلَا يجوز أَن تكون الجارة لِأَنَّهَا مَكْسُورَة، فَإِن قلت: إِن أُنَاسًا فتحُوا الجارة مَعَ الْمظهر. قلت: ذَلِك لَا يجوز لِئَلَّا يبْقى الِاسْم على حرف وَاحِد وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاء المتمكنة اسْم على حرف وَاحِد، فَثَبت أَنَّهَا عين الْفِعْل وَأَن الْهمزَة فَاء حذفت كَمَا حذفت من قَوْله:

---

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة في: التذييل والتكميل ١٢٣/٥، وتمهيد القواعد ١٣٥٨/٣، وحبى، وتماضر: امرأتان

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: ابن فارس: أحمد بن فارس،١٩٩٧م الصاحبي، ص١٢، واللسان " ج ن ن"

يـا بـا المُغـيرَة رُبّ أمـر مُعْضـل فرّجتـهُ بـالمكر منّـي والـدّها[1]

فَإِن قلت: يكون قَوْله: (لَهُ) من القَوْل الآخر فِي الِاسْم[2]،لَا مـن القَوْل الَّذِي الْهمزَة فِيهِ فَاء الْفِعْل.

قلت: هَذَا بعيد لِأَنَّهُ يحذف على هَذَا التَّقْدِير عين الْفِعْل وَالْعين لم تحذف إِلَّا فِيمَا لَا حكم لَهُ وَلَا اعْتِدَاد بِهِ قلَّة فَإِذا كَـانَ كَـذَلك وَجـب الْعُدُول عنه.....وَكَانَ الْأَخْذ بالْقَوْل الآخر أولى لِأَن الْألف تحذف فِيهِ كَمَا يقصر الْمَمْدُود، وَهَذَا قد جَاءَ فِي كَلَامهم.

أَلا تراهم قَالُوا: الحصد والحصاد. وَقد جَاءَ ذَلِك فِي الِاسْم نَفسـه فِي قَوْله:

---

(١) البيت من الكامل، لأبي الأسود في: التمام في تفسير أشـعار هـذيل ص ١٢٦، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر ص ٩٨.

(٢) يقصد بالاسم الاسم الكريم " الله" وفي أصل اشتقاقه مذهبان، أحـدهما: أن يكون أصله: إله، حذفت الهمزة، وعوض عنها حرف التعريف، الثـاني: أصله: لاه، أدخلت الألف واللام عليه فجرى مجرى الاسم العلم، كالعباس، ووزن لاه: فعل، واشتقاقه من لاه يليه، إذا استتر، وألف لاه منقلبة عن ياء ينظر: الكتاب ٢/ ١٩٥، ٣/ ٤٩٨، وابن ولاد: أحمد بن محمـد، تـح د. زهير عبد المحسن،١٤١٦هـ، الانتصار لسيبويه من المبرد ط-الرسـالة ص ٢٣٣، ٢٣٤، و الفارسي: الحسن بن أحمد، تـح د. عبـدالله الحـاج ٢٠٠٣م الإغفال، ط/ المجمع الثقافي- أبو ظبي ٣٩/١-٤٣، والصحاح" أل هـ"، والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٤٨.

أَلا لَا بَارك الله فِي سُهَيْل إِذا مَا الله بَارك فِي الرِّجَال[1]

فعلى هَذَا حذفت الْألف فِي الِاسْم من قَوْله: (لَهُ رَبِّي لا أقول ذلك)، إِنْ قلت: هلّا قلت إِن قَوْله: (لهني لأشقى النَّاس)، و(لهنّا لمقضيّ عليّنا) إِنَّمَا هُوَ لإِني، ولإنّا..... قلت: هَذَا لَا يسوغ لِأَنَّهُ يجمع فِيهِ بَين إِنّ، وَاللَّام ولَم يجمعوا بَينهمَا، أَلا تراهم أخروها إِلَى الْخَبَر من قَوْلهم: إِنّ زيدا لمنطلق، وفصلوا فِي نَحْو:(إِنّ فِي ذَلِك لآيَة)[2]؟ فَإِن قلت: يكون الْقلب فِيهَا بالتغيير لَهَا كالفصل بَينهمَا قلت: لَا يَصح لِأَن الْبَدَل فِي حكم الْمُبدل مِنْهُ عِنْدهم. أَلا ترى أَنَّك لَو سميت رجلا بهرق لم تصرفه كَمَا لَا تصرفه لَو كَانَت الْهمزَة نَفسهَا ثَابِتَة؟"[3].

هذا، وخالف ابن جني أبا علي، فذهب إلى أن اللام الأولى في " لهنك لرجل صدق " لام الابتداء، وهو ما كان يقوله الفارسي بادئ الأمر، يقول: " ويدل على أن موضع اللام في خبر " إنّ " أول

(١) البيت من الوافر، وهو في: سر الصناعة ٢/ ٣٥٢، وابن سيده: علي بن إسماعيل، تح أ/ خليل جفال، ١٩٩٦م، المخصص ط- دار إحياء التراث العربي ١٩٩٦م،٥/ ٢٢٤، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٣٨٠، والزبيدي: محمد بن محمد، تاج العروس ط/ دار الهداية " أ ل هـ "، والشاهد فيه: حذف الألف من الاسم الكريم " الله " في الموضع الأول للضرورة.

(٢) من الآية ٨ من سورة الشعراء.

(٣) خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٩، ٣٤٠.

الجملة قبل " إنّ " أن العرب لما جفا عليها اجتماع هـذين الحـرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ " إنّ "، فيزول أيضًا ما كان مسـتكرهًا من ذلك، فقالوا "لهِنّك قائم " أي: لئنك قائم. وعليه قوله –فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس:

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنـك مـن بـرق علـى كـريم

فإن قلت: فما تصنع بقول الآخر:

ثمـانين حـولا لا أرى منـك راحـة لهنـك في الـدنيا لباقيـة العمـر[1]

وما هاتان اللامان؟ قيل: أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقـدّم، وأمّا الثانية في قوله: " لباقية العمر " فزائدة "[2].

وتقدم ردُّ الفارسي جعل اللام الأولى للابتداء، بأن إبدال همـزة " إنّ " هاء لا يسوّغ دخول اللام عليها؛ لأن البدل في حكم المبدل منه، وضعّفه أبو حيان ت/٧٤٥ [3] أيضا بنحو ذلك، وتحدّث ابـن جنـي عن الرأي الأخير لأبي علي في " لهنّك لرجل صدق "، وبيّن موقفه منه، فقال: " فأمّا قول من قال: إنّ قولهم (لهنّك) إنّ أصله: لله إنك،

(١) البيت من الطويل، لعروة الرحال وهو في: أبي علي القالي: إسماعيل بـن القاسم، ترتيب أ/محمد عبد الجـواد، ١٩٢٦م، الأمـالي ط- دار الكتـب المصرية ٣٦/٢، والخزانة ١٠/ ٣٣٨،٣٤٦.

(٢) الخصائص ١/ ٣١٤، ٣١٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٢٤.

فقد تقدم ذكرنا ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر، وعلى أن أبا علي قد كان قوّاه بأخرة، وفيه تعسف"[1].

وأرى: أن مذهب ابن جني في هذه المسألة أقوى مما ذهب إليه الفارسي؛ لأن مذهب الفارسي يقضي بأن يكون في الأسلوب حذف كثير، والأصل عدم الحذف، بيد أنّ مذهب سيبويه أرجح من مذهبهما؛ لما يترتب على قولهما من جعل بعض كلمات هذا الأسلوب زائدا، ولا يلزم ذلك سيبويه، والقول بعدم الزيادة أولى؛ لأنه الأصل.

(١) الخصائص ٣١٧/١.

المسألة الرابعة

وقوع المبتدأ بعد (إذا) الشرطية

وافق أبو علي الفارسي جمهور البصريين[1]، فذهب إلى أنّ " إذا "الشرطية الظرفية مختصة بالدخول على الجمل الفعلية، فلا يقع بعدها إلّا الفعل ظاهرا أو مضمرا؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن الشرط خاصّ بالأفعال فإن وقع الاسم بعدها فيكون فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، لا مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية.

يقول الفارسي: " وممّا يدل على أنّ موضع الفعل بعد (إذا) خفض بالإضافة ارتفاعُ الفعل المضارع بعدها، نحو: إذا يجيء زيد أكرمُه، والفعل المضارع ليس يرتفع حتى يقع موقع اسم مرفوع، أو مجرور، أو منصوب، وهذا علة ارتفاعه بعد(إذا) لوقوعه موقع اسم مجرور، وهذا التقدير به، وإن لم يقع بعده الأسماء... فأما(إذا السماء انشقت)[2]، ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل التقديم، وارتفاع الاسم بعدها في هذا، وما أشبهه بفعل مضمر الذي

---

(١) ينظر مذهب جمهور البصريين في: المقتضب للمبرد ٤/ ٣٤٧، ٣٤٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٥/١، وشرح ابن يعيش ٩٦،٩٧/٤، ١٠/٩، هذا وأجاز الأخفش ت/ ٢١٥ وقوع المبتدأ بعد " إذا " الشرطية ينظر: الأخفش: سعيد بن مسعدة، تح: د/ هدى محمود قراعة، معاني القرآن ط: مكتبة الخانجي، القاهرة ١/ ٢٦٧، ومغني اللبيب ص١٢٧.

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق.

ظهر تفسيره، فهي لا تضاف إلى الأسماء لما فيها من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء لا يكون إلا بالفعل، فإنما هي في هذا كـ (إنْ) إلا أنها تفارقها في التوقيت..."[1].

هذا، وخالف ابنُ جني الفارسيَّ، فذهب إلي جواز وقوع المبتدأ بعد " إذا " الشرطية الظرفية، وفاقا للأخفش، جاء ذلك في قوله: " ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لمْ يخفْني في ابن عمي وإنْ لم أُلْقَهُ الرّجلُ الظلومُ[2]

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء ألا ترى أنّ " هو " من قوله: " إذا هو لم يخفني " ضمير الشأن والحديث، وأنّه مرفوع لا محالة؟ فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء، كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه، ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره.

---

(١) أبو علي النحوي: الحسن بن أحمد الفارسي تح د صلاح الدين السنكاوي ١٩٨٣ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ط مطبعة العاني، بغداد ص ٢١٤،٢١٥، وينظر: الإيضاح العضدي ص٧٥

(٢) البيت من الوافر، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل ٣١٧/٧، وتمهيد القواعد١٩٣٨/٤.

فإن قلت: فلم لا يكون قوله: " لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم " تفسيرًا للفعل الرافع لـ "هو" كقولك: إذا زيدٌ لم يلقني غلامُه فعلت كذا فترفع زيدًا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرًا له؟

قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنّا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملا فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له وجب رفضه واطّراح الذهاب إليه، والآخر أنّ قولك: " لم يخفني الرجل الظلوم " إنما هو تفسير لـ " هو " من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عز وجل: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)(١) فقولنا (اللَّهُ أَحَدٌ) تفسير لـ"هو "... فكذلك قوله: " لم يخفني الرجل الظلوم " إنما هذه الجملة تفسير لـ " هو ". فإذا ثبت أن هذه الجملة إنّما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك " إذا زيدٌ قام أكرمتك " ونحوه من قبل أنّ (زيدًا) تام، غير محتاج إلى تفسير، فإذا لم يكن محتاجًا إليه صارت الجملة بعده تفسيرًا للفعل الرافع له لا له نفسه.

فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه علمت وتحققت أنّ " هو " من قوله: " إذا هو لم يخفني الرجل الظلوم " مرفوع بالابتداء لا بفعل

(١) الآية ١ من سورة الإخلاص.

مضمر، وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[١] و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٢]، ومعنا ما يشهد لقوله هذا شيء غير هذا غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا إنما الغرض إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا، فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه "[٣].

ومن الشواهد التي خرّجها ابن جني على ما يوافق مذهبه ما جاء في خزانة الأدب في سياق الحديث عن الخلاف في هذه المسألة،يقول البغدادي: "

..... إذا الْخصم أَبزَى مائل الرَّأْس أنكب[٤]

---

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٢) الآية ١ من سور التكوير.

(٣) الخصائص ١/ ١٠٤، ١٠٥.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: * فهلّا أعدوني لمثلي – تفاقدوا* وهو بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٦٩/١، ط/ دار القلم– بيروت، واللسان " ن ك ب "، و " ت ي ز "، والتذييل والتكميل٣١٧/٧، ٣١٨، وتفاقدوا: أي: فقد بعضهم بعضا، فهو دعاء عليهم، وأبزى: من قولهم رجل أبزى، وامرأة بزواء وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره عند الرصد، وقيل: هو من أبزى الرجل، إذا تحامل على خصمه ليظلمه، وعليه فـ" أبزى " فعل، وأنكب: مائل، والمعنى: هلّا جعلوني عدة لرجل مثلي في البأس، عند الحرب

إِذا الشرطِيَّة يجوز عِند الكوفِيّين وُقُوع الجُمْلَة الاسمية بعْدهَا لكِن بِشَرْط كَون خبَرهَا فعلا إِلَّا فِي الشاذ كَهَذا الْبَيْت، قَالَ ابْن جني فِي إِعْرَاب الحماسة: يُرْوى (إِذْ)، وَ(إِذا) جَمِيعًا: فَمن رَوَاهُ (إِذْ) حكى الْحَال المتوقعة كَقَوْل الله سُبْحَانَهُ: (إِذْ الأغلال فِي أَعْنَاقهم)[1]، وَمن رَوَاهُ (إِذا) فَهُوَ كَقَوْلِك: أَتَيْتُك إِذا زيد قَائِم وَهَذَا جَائِز على رَأْي أبي الْحسن وَذَلِكَ أَنه يُجِيز الِابْتِدَاء بعد(إِذْا) الزمانية الْمَشْرُوط بهَا "[2]، ولم يرتض أبو حيان ت/ ٧٤٥ استدلال ابن جني لمذهبه بقول ضيغم: إذا هو لم يخفني.....البيت، ومن ثَمّ خرّجه على أن" هو " ليس ضمير شأن، ومن ثَمّ فهو مرفوع بفعل محذوف يفسره " يخفني"، والتقدير: إذا لم يخف هو[3]، كما خرّج قوله: (إذا الخصم... البيت) تخريجا يتفق ومذهب أبي علي والبصريين، فجعل (أَبْزَى): فعلا ماضيا، وليس باسم، فيرتفع " الخصمُ " بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر، ومائلُ الرأس: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مائلُ الرأس [4].

---

(١) من الآية ٧١) من سورة غافر.

(٢) خزانة الأدب ٣/ ٢٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣١٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧/ ٣١٩.

واختار ابنُ مالك في التسهيل[١]، وشرحه مذهب ابن جني، واحتج بما استدل به، وزاد عليه، فذكر أن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إنْ)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا)، واستدل أيضا بقول الشاعر:

وأنتَ امرؤٌ خِلْط إذا هي أرسلت يمينُك شيئًا أمسكَتْه شِمالُكا[٢]

لأنّ (هي) في البيت ضمير القصة [٣].

وردّ الشاطبي ت/ ٧٩٠ أدلة ابن جني، وابن مالك، بأنّ ما استدلا به لا ينهض دليلاً مع ندوره، ومعارضته بأنه جاء الجزم بـ(إذا) في الشعر، فلولا اختصاصُها بالفعل لم تجزم، ومن ثَمّ ذهب إلى أنّ الحقّ عدم جواز وقوع المبتدأ بعدها [٤].

---

(١) ابن مالك: محمد بن عبدالله، تح: محمد كامل بركات، ١٩٦٧م، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط: دار الكتاب العربي ص٩٤، وجدير بالذكر أنه اختار في الألفية مذهب البصريين، يقول فيها ص ٣٢: وألزموا إذا إضافة إلى**جمل الأفعال، كـ" هُنْ إذا اعتلى.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: اللسان: " خ ل ط "، والتذييل والتكميل ٧/ ٣١٧، وتمهيد القواعد ١٩٣٩، وخلط: في معنى خلط بفتح فكسر، وهو المختلط بالناس، المتحبب إليهم تملقا.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤،٢١٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٤/ ٩٥،٩٤.

وأرى: رجحان ما اختاره ابن جني من جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) الشرطية؛ لأن السماع، والقياس يعضده، أمّا ما ذهب إليه الفارسي من منع ذلك، فإنه يلزمه تقدير محذوف، والأصل عدم الحذف، كما أنّ مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج.

المسألة الخامسة
تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي

ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي(١)، تشبيها لها بحال المنصوب.

يقول: "... وهذا الوجه الذي تأوّل عليه أبو عثمان " ما " من أنها نكرة، أوضح في التقدير من الوجوه الأخر؛ ألا ترى أن "خير ما تكون" في قولك: "مررت برجلٍ خير ما تكون خيرٍ منك... لا يخلو من أن يكون حالاً لـ"رجل" في المعنى أو للمخاطب، وكل واحد منهما شيء من أشياء. ولو قلت "هذا رجل خير شيء" أو " أنت خير شيء" لمخاطب، كان مستقيماً، وكنت مضيفاً لـ" أفعل" إلى ما هو بعض له..."(٢).

و ابن جني يبيّن مذهب شيخه، فيما نقله البغدادي ت / ١٠٩٣ عنه في إعراب قول كُثيّر:

---

(١) أما تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد فهم متفقون على جوازه، ينظر: التصريح ١/ ٣٨٠.

(٢) الفارسي: الحسن بن أحمد تح د. حسن هنداوي ١٤٠٧هـ المسائل الحلبيات، ط: دار القلم- دمشق ص ١٨٦، بتصرف يسير، وقال ابن مالك: " ومن أمثلة أبي علي في التذكرة: زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أن المراد: زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها " شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، ٣٣٩.

لئن كان برد الماء حرّان صاديا إليّ حبيبـــا إنهـــا لحبيـــب[1]

جاء في خزانة الأدب: "

قَالَ ابْن جنّي فِي إِعْرَاب الحماسة.... وَرَأَيْت أَبَا عليّ يستســهل تَقْدِيم حَال الْمَجْرُور، فينحو هَذَا عَلَيْهِ، وَيَقُول: هُوَ قريب مــن حَــال الْمَنْصُوب ".[2]

هذا، والفارسي فيما ذهب إليه موافق لابن كيسان ت/ ٢٩٩[3]، ووافقهما ابن بَرهان ت/ ٤٥٦، الذي وضّح مذهبــه، واحــتج لــه بقوله:" فإذا قلت: مررت بزيد ضاحكا، والحال من التــاء صــحّ أن

(١) البيت من الطويل، وهو في: كثير عزة: ديوان كثيــر، تــح د. إحســان عباس ١٩٧١م، ط: دار الثقافة –بيروت ص٥٢٢، ولعروة بن حزام فــي ديوانه ص١، وهو من شواهد المبرد: الكامل ٢/ ١٧٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٢. وصاديا: اسم فاعل من الصدى، وهو العطش، والمعنى: يقول: إني أحبها حبا شديدا يماثل حب وشوق الظمآن إلى الماء البارد.

والشاهد فيه: تقديم الحال على صَاحبهَا الْمَجْرُور بالحرف: فقوله: " حرّان صادياً " حالان: إِمَّا مُتَرَادِفَتانِ أَو متداخلتان، تقدمتا على صَاحبهمَا وَهُــوَ الْيَاء الْمَجْرُور بــ " إلى "، التي بِمَعْنى: عِنْد مُتَعَلقَة بقوله: " حبيباً " وَهُوَ خبر" كَانَ".

(٢) خزانة الأدب ٣/ ٢١٢.

(٣) ينظــر: السيرافي: شــــرح كتاب سيبــــويه ٢/ ٤٥٢، وشــرح ابــن يعيش ٢/ ٥٩.

تقول: ضاحكا مررت بزيد، و: مررت ضاحكا بزيد، وإن كانت الحال من (زيد) لم يصح الوجهان في قول سيبويه[١]، قال: لأنه لا يتقدم حال على ما عملت فيه حروف الجر... وقال غيره يجوز في هذه المسألة ما جاز في الأولى؛ لأن العامل في الحال هو الفعل، ولا يفتقر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال [٢]كان هذا أولى بالجواز، وهذا قول أبي علي وابن كيسان، وإليه نذهب لقوله تعالى: (وما أرسلناك إلّا كافّة للنّاس)[٣] و (كافة) حال من (الناس)، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قطُّ إلّا حالا "[٤]،

(١) قال سيبويه: " ومن ثمّ صار: مررت قائما برجل) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء" الكتاب ١٢٤/٢.

(٢) جواز عدم اتحاد العامل في الحال وصاحبها مذهب سيبويه وخالفه الجمهور ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٧، والسيرافي: شرح الكتاب ٢/ ٤٧٦، ويس~: الشيخ يس العليمي، حاشية يس على التصريح ط/ دار إحياء الكتب العربية ٢/ ٣٧٥، ٣٧٦.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة سبإ.

(٤) ابن برهان: عبد الواحد بن علي، تح د. فائز فارس ١٤٠٤هـ شرح اللمع ط: دمشق ص ١٣٧.

فأضاف ابن برهان دليلا سماعيا لمذهب أبي علي، هو الآية الكريمة، كما أنه علّل له(١).

وخالف ابن جني أبا علي، فذهب إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي، يقول: " وَتقول: مَرَرْت بزيد جَالِسا وَلَو قلت: مَرَرْت جَالِسا بزيد وَالْحَال لـ (زيد) لم يجز؛ لِأَن حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ، وَتقول: مَرَرْت بهند جالسةً، وَلَا يجوز: مَرَرْت جالسة بهند؛ لِأَن حَال الْمَجْرُور لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ "(٢).

هذا وخرّج ابن جني قول كثيّر: (لئن كان برد الماء حرّان صاديا...البيت تخريجا يتفق ومذهبه، ذكر ذلك البغدادي ت/ ١٠٩٣ في قوله: " قَالَ ابْن جنّي فِي إِعْرَاب الحماسة: وَقد يجوز فِي هَذَا عِنْدِي وَجه آخر لطيف الْمَعْنى وَهُوَ أَن يكون حرّان صادياً حَالا من المَاء أَي: كَانَ برد المَاء فِي حَال حرّته وصداه حبيباً إليّ وصف

(١) وعلل الرضي ت/ ٦٨٦ لجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، فقال: " حرف الجر مُعدّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هندا، وقال الشاعر: لئن كان برد الماء....اهـ شرح الكافية ٦٧/٢.

(٢) ابن جني: أبو الفتح عثمان تح د. فائز فارس، اللمع في العربية، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت ص ٦٣.

المَاء بذلك مُبَالغَة فِي الْوَصْف..... فَإِن أمكن هَذَا كَانَ حمله عَلَيْهِ جَائِزا حسنا "[1].

وتعقّب هذا التخريج البغدادي[2] بأن ما ذكره تخيّلٌ صَحِيح؛ فَإِن الْإِنْسَان يحب أَن يكون المَاء بَارِدًا فِي حال كَونه حاراً. وَلَكِن الْوَجْه الأول – وهو جعل(حرّان، وصاديا) حالين من الضمير في " إليّ "– أحسن وأبلغ؛ لَأن المَاء الْبَارِد أحب إِلَى الْإِنْسَان عِنْد عطشه وحرارته من كل شَيْء.

وجدير بالذكر أن ابن هشام ت/ ٧٦١ [3] نسب إلى ابن جني موافقة أبي علي في هذه المسألة، ولعلّه استند في ذلك إلى ما نقله البغدادي عنه في إعراب قول المعلوط بن بدل القريعي:

إذا المرأ أعيته المروءة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد[4]

حيث ذكر أنّ ابن جني فِي إِعْرَاب الحماسة جعل " كهلاً " حَالا من الْهَاء فِي" عَلَيْهِ " وأن تَقْدِير الكلام: فمطلبها عَلَيْهِ كهلاً شَدِيد. ثمَّ

---

(١) خزانة الأدب ٣/ ٢١٢.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٢١٢، ٢١٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣١٨– ٣٢١.

(٤) البيت من الطويل، وهو من شواهد المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن تح أ / غريد الشيخ ٢٠٠٣ م شرح ديوان الحماسة ط/ دار الكتب العلمية، ١/ ٨٠٧، والسمين: أحمد بن يوسف، تح د. أحمد الخراط، الدر المصون، ط دار القلم ٩/ ١٨٧.

قَالَ- أي ابن جني-: فَإِن قلت: فهلاّ جعلت (كهلاً) حَالا من الضَّمِير فِي (الْمطلب) قيل: الْمصدر الْخَبَر لَا يضمر فيه الْفَاعِل بل يحذف مَعَه حذفا(١).

ويحتمل أن يكون هذا البيت ضرورة عند ابن جني؛ لأنه صرح برأيه في المسألة، كما سبق، فهو يوافق جمهور النحويين المانعين تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف أصلي؛ لأنهم يرون أنّ الفعل وإن كان هو العامل في موضع صاحب الحال في نحو: مررت بزيد راكبا، لكنه لمّا لم يصل إلى ذي الحال إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه(٢)

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أنّ الفارسيّ وافقه من المتأخرين ابنُ مالك الذي استدل بأدلة الفارسي، وموافقيه، بل زاد عليها، فاحتج بقول طُليحة بن خويلد:

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٢١٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٤، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٥٩، وابن عقيل: عبدالله بن عقيل تح د محمد كامل بركات ١٤٠٥هـ المساعد على تسهيل الفوائد ط/ دار المدني ٢/ ٢١، والتصريح ١/ ٣٧٩.

فـإنْ تـكُ أذْوادٌ أُصِـبْنَ ونسـوةٌ فلن يذهبوا فِرْغًا بقتل حبالِ[1]

وقول الآخر:

تسَلّيت طُرًّا عنكم بعدَ بينكم بذِكْراكُم حتّى كأنّكمُ عندي[2]

(١) البيت من الطويل، وهو من شواهد: ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تح أ. محمد مرعب ٢٠٠٢م، إصلاح المنطق ط/ دار إحياء التراث العربي ص ٢٢، وابن جني: أبو الفتح عثمان، تح أ/ علي النجدي ناصف وآخرين١٩٩٩م، المحتسب ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٨/٢، وابن الناظم: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود٢٠٠٠م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط/: دار الكتب العلمية ص ٢٣٦، والأذواد: جمع ذود، والذود هي الإبل من الثلاثة إلى العشرة، ويقال: ذهب دمه فرغا أي: هدرا وباطلا، والشاهد فيه تقديم الحال على صاحبه المجرور؛ فإنه أراد: فلنْ يذهبوا بدم حبال فرغا، وحبال اسم.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: أوضح المسالك ٢/ ٣٢١، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢١، والعيني: المقاصد النحوية ٣/ ١١٢٧، ومعنى طرّا: جميعا، و الشاهد تقديم الحال على صاحبه المجرور إذ التقدير: تسليت عنكم طرا.

وبغير ذلك من الشواهد [١]، وتأوّل الجمهور أدلة الفارسي، وابن مالك، فقد سبق تأويل ابن جني لقوله: لئن كان برد الماء هيمان..... و أما قوله: (كافّة للناس)[٢] فخُرّج علي أنه حال من الكاف، أو علي أنه صفة لـ (إرسالة) محذوفة. وخرجوا « فلن يذهبوا فرغا» علي تقدير: ذهابا فرغا، وأما " تسليت طرا عنكم..." فعلى أن صاحب الحال محذوف والتقدير: تسليت عنكم طرا عنكم[٣].

وردّ المرادي ت/٧٤٩ تأوّل الجمهور أدلة المجيزين تقدم الحال على صاحبها المجرور بأن ظاهرها يدل على ما أجازوه، والاحتمال في بعضها بعيد جدا، ولا عدول عن الظاهر مع مساعدة القياس[٤].

وممن قال أيضا بمذهب أبي علي السيوطيُّ[٥]،

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٦- ٣٣٩.

(٢) من الآية ٢٨ من سور سبإ.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٩/ ٧٥

(٤) ينظر: توضيح المقاصد٢/ ٧٠٥، ٧٠٦.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٣٥.

وغيرُه[1]، واختار ابن هشام[2] مذهب ابن جني والجمهور.

وأرى: أنّ ابن جني جانبه الصواب في مخالفة شيخه أبي علي؛ لأن مذهبه يؤيده السماع، والقياس، وتأويل الشواهد السماعية خروج عن مقتضى الظاهر، ومالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

(١) ينظر: ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ١٤٣٤هـ، شرح ألفية ابن مالك ٢/ ٥٠٠، ٥٠١، وعيد: محمد عيد، النحو المصفى ط/ مكتبة الشباب ص٤٧٣، ٤٧٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣١٨-٣٢٤.

المسألة السادسة

إعراب الاسم الجامد المقترن بأل بعد اسم الإشارة

ذهب أبو علي الفارسي وفاقا للجمهور[١] إلى أنه إذا وقع اسم جامد مقترن بـ " أل " بعد اسم الإشارة فإنه يعرب نعتا له، جاء ذلك في قوله: " وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التي فيها الألف واللام، نحو: مررت بهذا الرجل...."[٢].

وأوضح السيرافي ت/ ٣٦٨هـ مذهب الجمهور، الذي تبعه الفارسي، فقال: "... وقد جرت مجرى النعت على المنعوت في بابه إلا نعت المبهم، فإن نعته يخالف نعت غيره، وذلك أنه ينعت بأسماء الأجناس، كقولك: مررت بهذا الرجل، ودخلت هذا البستان، وجاءني ذلك الرجل، وأولئك القوم، ونحو ذلك، وإنما نعت المبهم بأسماء الأجناس؛ لأن طريق نعته على غير طريق نعت غيره، وذلك أن غير المبهم يحتاج إلى النعت إذا شاركه غيره في لفظه فبان من غيره بذكر شيء يكون فيه تحلٍّ به دون غيره مما يُحلّى به، والمبهم

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٨٦، و المقتضب ٤/ ٣٢٢، وابن السراج: أبو بكر محمد بن السري، تح د: عبد الحسين الفتلي، الأصول في النحو ط/ مؤسسة الرسالة ١/ ١٥١، ٢/ ٣٢، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه٢/ ٣٣٩، ٤١٢، ٤١٣، وأبو حيان: محمد بن يوسف تح د. رجب عثمان ١٩٩٨م ارتشاف الضرب ط / مكتبة الخانجي – القاهرة ٤/ ١٩٣٤.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٩٠.

إنما دخل وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور، وذلك أن الألف واللام يدخلان للعهد، كرجل وغلام عهداه أو لابساه في بعض الأمر، فقال أحدهما: ما فعل الرجل أو الثوب أو الفرس.

وقد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد، فيريد أحدهما الإخبار عنه مُعرّفا له، فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه، فيأتي بأسماء الإشارة فيتوصل بها وينتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة مثال هذا،.....وقد يجوز أن ينعت بالصفة التي فيها الألف واللام من حيث جاز أن تنقل الصفة التي فيها الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الحضرة والإشارة وذلك أنك تقول: مررت بالظريف، فتكون الألف واللام في (الظريف) للعهد، تقول: مررت بهذا الظريف، فيصير للإشارة"[(١)].

وجدير بالذكر أنّ الفارسي يرى أنّ المُعرّف بـ " أل " أعرف من اسم الإشارة[(٢)]؛ لذا فهو يتأوّل ما ورد فيه المقترن بـ " أل "

(١) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) وهو بذلك مخالف لسيبويه، وغيره؛ حيث يرون أن اسم الإشارة أعرف من ذي الألف واللام ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٤١،الأصول في النحو ١/ ١٤٩، واللمع ص٩٩، والتسهيل ص٢١، وتمهيد القواعد ١/ ٤٣٣- ٤٣٥.

صفة لاسم الإشارة، بحيث يجعله مساويا له في التعريف، وليس بأخصّ منه، قال في معرض حديثه عن مراتب المعارف: " أعرف المعارف (أنا)....ثمّ (زيد).....وبعده ما فيه الألف واللام؛ لأنك إذا قلت: (الرجل) فقد عرفت أنه اسم معهود من جنس فقد علمت أنه بمنزلة (زيد) وإنْ كان (زيد) أخصّ، ثمّ بعده (هذا)، و (ذلك)؛ لأنّ (هذا) لا تعلم به جنسا من جنس، كما علمت بـ (الرجل) فهو أشد إبهاما، وما فيه الألف واللام أخصّ منه؛ إذ تعرف به واحدا معهودا من جنس.....فإن قال قائل: ما أنكرتم أن يكون (هذا) أعرف، وذلك أن من شرطكم أن يكون ما هو أضعف يوصف به ما كان أقوى، ولما كانت الألف واللام يوصف بها المبهم، ولا يوصف بـ (هذا) ما فيه الألف واللام يقال له: هذا لا يلزم، وذلك ان الألف واللام و(هذا) بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول: مررت بهذا الرجل، فيعرف به ما يعرف بقولك: مررت بالرجل، فلما لم يكن فيه فائدة على "هذا "جاز أن يوصف به إذ ليس فيه ما في الوصف من التبيين والتخصيص، فلذلك تبعه إذ قد خرج عن حد ما في الوصف من الفائدة "[1].

(١) الفارسي: الحسن بن أحمد، تح د. مصطفى الحدري، المسائل المنثورة ط/ دار المعارف – دمشق ص٤٩، ٥٠.

هذا، وخالف ابن جني الفارسي، والجمهور، حيث نسب إليه ابن مالك القول بإعراب الاسم المقترن بـ " أل " في نحو: " جاء هذا الرجل " عطف بيان لا نعتا، يقول: " النعت باسم الإشارة كقوله تعالى: (بل فعله كبيرهم هذا)[1]... ونعته نحو: سل هذا الماشي عن ذلك الراكب، ولا ينعت إلا بمصحوب أل، وإن كان مصحوب أل جامدا محضا كـ (مررت بذلك الرجل)، فهو عطف بيان لا نعت؛ لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه وهو غير صحيح؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت[2]، وقد هُدى أبو محمد بن السيد إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرجل ونحوه عطف بيان، وكذا فعل ابن جني، حكاه أبو علي

---

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء.

(٢) جاء في الكتاب ٢/ ١٨٩، ١٩٠: " وإنما قلت: يا هذا ذا الجمة؛ لأن ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلًا، أو عطفا على الاسم" فجعل سيبويه " ذا الجمة " عطف بيان، مع أن " هذا " أخص منه ينظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١١٩٤.

الشلوبين، وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له، فلو كان نعتا حين يتبع الإشارة لكان نعتا حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصا رجلا، وأنت لا تريد إلا كونه رجلا لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتا، فيجب ألا يكون في غيرها نعتا، وإلا لزم عدم النظير، أعني جعله اسما واحدا نعتا لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى"(١).

وتابع أبو حيان ابن مالك فنسب ذلك أيضا إلى ابن جني، كما نسبه إلى الزجاج، وغيره(٢).

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ بعض النحويين يجيز إعراب الاسم الجامد المقترن بـ " أل " بعد اسم الإشارة نعتا، وعطف بيان، من هؤلاء ابن عصفور.

جاء في شرح الجمل: "وقد يجوز استعماله عطف البيان في سائر المعارف؛ ولذلك أجاز النحويون في مثل: (مررت بهذا الرجل) أن يكون (الرجل) نعتا، وعطف بيان، فمن حمله على عطف البيان فسبب ذلك جموده، ومن جعله نعتا لحظ فيه معنى الاشتقاق فجعل قوله الرجل بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار إليه... فإن قيل: فقد زعمت أن عطف البيان أخص من النعت وقد أجزت في (الرجل)

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٣٤.

وهو معرف باللام أن يكون عطف بيان على (هذا) والمشار إليه أعرف مما فيه اللام، فالجواب أن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه و(الرجل) يعطي الألف واللام فيه الحضور ويعطى هو أن الحاضر من جنس الرجال فصار إذا أعرف من (هذا)، فإن قيل: إذا قدر أنه أعرف من (هذا) فكيف أجزت أن يكون نعته، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟ فالجواب: أنّك إذا قدّرته نعتا فلا بد أن تكون فيه الألف واللام للعهد... " (١).

وأرى: أنّ الرأيين متقاربان؛ فالأولى جواز إعراب الاسم الجامد بعد اسم الإشارة نعتا، وعطف بيان، كما ذهب إليه ابن عصفور.

(١) ابن عصفور: علي بن مؤمن، تح د. إميل يعقوب ١٩٩٨م شرح جمل الزجاجي، ط / دار الكتب العلمية – بيروت ١/ ٢٧٢، وينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٣٦٥

المسألة السابعة
هـــــل (إمّا) حرف عطف؟

ذهب الفارسي إلى أن " إمّا " ليست حرف عطف، ويتضح ذلك في قوله: " و (إمّا) بمنزلتها – أي: بمنزلة (أوْ) – في أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور إلا أنها تؤذن بأن مبنى الكلام كان على الشك، و (أوْ) قد يجوز فيها أن يكون المبنى وقع على اليقين، ثم أدرك الشك بعد، وليست (إمّا) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إمّا زيدا وإما عمرا، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإمّا عمرا، فتدخل الواو عليه، ولا يجتمع حرفان لمعنى "[1].

فأبو علي يرى أن (إمّا) بمنزلة (أوْ) في معناها، ويمتنع أن تكون بمنزلتها في العطف، لأمرين: الأول: أن (إمّا) تتكرر فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى لأن العاطفة تُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب ما قبلها وليس قبل " إمّا " الأولى شيء تعطف ما بعدها عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها وحرف العطف لا يدخل على

(١) الإيضاح العضدي ص٢٩٧.

مثله، والثاني: أن " إمّا " يمكن الابتداء بها، كما في قوله تعالى: (إمّا أ نْ تعذب وإمّا أنْ تتخذ فيهم حسنا)[١]؛ فموضع (أنْ) في كلا الموضعين رفع بالابتداء، والتقدير: إمّا العذاب شأنك أو أمرك، وإمّا اتخاذ الحسن، وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا تخلو من عطف مفرد على مفرد، أو جملة على أخرى وكلّ منهما لا يبتدأ به[٢].

وما ذهب إليه الفارسي مذهب يونس[٣]، وابن كيسان[٤]، وابن السراج [٥]، والسيرافي[٦]، وابن برهان[٧]،

واختاره ابن مالك[٨]، وقاس (إمّا) على (لا) في نحو: " زيد لا بخيل ولا جبان " فإن العطف فيه بالواو بإجماع، فليكن بها قبل (إمّا) ليتفق المتماثلان، ولا يختلفا[٩].

---

(١) من الآية ٨٦) من سورة الكهف.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/ ١٠٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٣

(٤) ينظر: التسهيل ص ٧٤.

(٥) ينظر: شرح ابن يعيش ٨/ ١٠٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٢٠

(٧) ينظر: شرح اللمع ص ٢٥٨، وأوضح المسالك ٣/ ٣٨٢.

(٨) ينظر: التسهيل ص ٧٤

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤.

وخالف ابنُ جني الفارسيَّ، فجعل " إمّا " من حروف العطف، وذلك حيث يقول: "باب العطف وهو النسق، وحروفه عشرة، وهي الواو والفاء وثم وأو....و (إمّا) مكسورة مكررة.. ومعنى (إمّا) كمعنى (أوْ) في الخبر والإباحة والتخيير، تقول: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وكُلْ إمّا تمرا وإمّا سمكا، إلّا أنها أقعد في لفظ الشك من (أو) ألا تراك تبتدئها شاكا فتقول: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، و(أوْ) يمضي صدر كلامك على لفظ اليقين ثم تأتي بـ (أو) فيما بعد فيعود الشك ساريا من آخر الكلام إلى أوله "[1]

هذا، وابن جني فيما ذهب إليه موافق لأكثر النحويين، فهم يرون أنّ " إمّا " في الطلب نحو: " تزوج إما هندا وإما أختها "، وفي الخبر نحو: " جاءني إما زيد وإما عمرو " بمنزلة " أوْ " في العطف والمعنى، فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة، وبعد الخبر للشك والإبهام[2].

(١) اللمع ص ٩١، ٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب١/ ٤٣٥، والمقتضب١/ ١٤٩، ٣/ ٢٨، وشرح ابن يعيش٨ / ٨٩، ٩٧ والجنى ص٥٢٨، والمغني١/ ٨٤.

وجدير بالذكر أن ابن مالك[١]،والرضي[٢] ضعّفا مذهب الأكثرين الذي يختاره ابن جني بأنه لا يلزم من كون (إمّا) بمعنى (أوْ) أن تكون عاطفة مثلها؛ فإن معنى " أنْ" المصدرية هو معنى " ما " المصدرية، والأولى ناصبة للمضارع دون الثانية، وبأنّ المعاقبة التي في: " قام إمّا زيد وإمّا عمرو"، و " قام إمّا زيد أو عمرو" شبيهة بالمعاقبة التي في: " لا تضرب زيدا ولا عمرا "، و " لا تضرب زيدا أو عمرا "، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا)، فليكن منتفيا مع (إمّا)، ليتفق المتماثلان، ولا يختلفا، وبغير ذلك، كما أجاب ابن مالك [٣] عمّا يمكن أن يتمسك به القائلون بأن " إمّا " هي العاطفة، وليس الواو قبلها من نحو قول سعد بن قرظ:

يا ليتما أُمُّنا شالت نعامتها أيما إلى جنة أيما إلى نار[٤]

ممّا جاءت فيه " إمّا " غير مسبوقة بالواو بأنه ذلك معدود في الضرورات النادرة فلا يعتد به.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب٤/ ٤٣٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٤) البيت من البسيط، وهو في: أوضح المسالك ٣/ ٣٨٢، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٤، و " شالت ": ارتفعت، ومعناها هنا ماتت، ونعامة بزنة سحابة: القدم وقبل معناها هنا: النعش، و" أيما " هي" إما " فتحت همزتها لغة، وأبدلت ميمها الأولى ياء.

والخلاصة: أن (إمّا) يصحبها الواو غالبا، والنحاة متفقون على أن حرف العطف لا يدخل على مثله؛ لذا فبعضهم – ومنهم الفارسي – يجعل الواو هي العاطفة دون " إما " وهي حينئذٍ بمنزلة " أو " في المعنى دون العطف، وأكثرهم يجعل العاطف " إمّا " فهي بمنزلة (أو) في المعنى والعطف، والواو حينئذ هي الزائدة، وعليه ابن جني، والمذهبان متقاربان لقوة أدلة كل منهما، واتحاد نوعها، فهي أدلة عقلية توجه المسموع الثابت لغة ووضعا.

المبحث الثاني
المسائل الصرفية

ويتضمن ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: زيادة الألف وسطا للإلحاق.

المسألة الثانية: اسم الجنس الجمعي.

المسألة الثالثة: الهمزة في "أدْيَه" أصلية أم منقلبة؟

المسألة الأولى
زيادة الألف وسطا للإلحاق

الإلحاق: هو أن تزيد على الكلمة حرفاً أو حرفين زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، لتصير بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف، وحركاتها المعينة والسكنات، وفي تصاريفها(١).هذا، وذهب أبو علي الفارسي، وفاقا للأكثرين(٢) إلى جواز زيادة الألف وسطا للإلحاق، فإنه جعل الألف والتاء زائدين في " تجفاف "(٣) للإلحاق بقرطاس، وبيّن ذلك ابن جني بقوله: "وسألت يومًا أبا علي – رحمه الله– عن تجفاف: أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها.." (٤).

وخالف ابن جني أبا علي فمنع زيادة الألف وسطا للإلحاق، فقد نقل إجازة الفارسي ذلك، وتعقبه فقال: " وسألت يومًا أبا علي – رحمه الله– عن تجفاف: أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم،

---

(١) ينظر: الرضي: محمد بن الحسن، تح أ/محمد نور الحسن وآخرين ١٩٧٥م شرح شافية ابن الحاجب ط: دار الكتب العلمية١/ ٥٢ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٥٨، والمساعد ٤/ ٧٢، ٧٣، وارتشاف الضرب ١/ ٢٣٦.

(٣) تجفاف بكسر التاء هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره لتتقي بها في الحرب، اللسان: " ج ف ف ".

(٤) الخصائص ١/ ٢٣١.

واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُملود، وأُظفور[١] ملحقًا بباب عُسلوج[٢] ودُملوج[٣]، وأن يكون إطريح[٤]، وإسليح[٥] ملحقًا بباب شِنظيز[٦] وخنزير. ويبعد هذا عندي؛ لأنه يلزم منه أن يكون باب إعصار، وإسنام[٧] ملحقًا بباب حِدبار[٨]، وهِلقام[٩]، وباب إفعال لا لا يكون ملحقًا ألا ترى أنه في الأصل للمصدر، نحو: إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له "[١٠].

ثمّ علّل امتناع زيادة حرف اللين الألف وغيره للإلحاق بقوله: " وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقًا من

---

(١) أظفور: جمع ظُفر.

(٢) العسلوج: ما اخضر ولان من القضبان ينظر: اللسان " ع س ل ج ".

(٣) الدملوج من الحلي ما يلبسه العضد، ينظر: تاج العروس " د م ل ج ".

(٤) الإطريح: السنام إذا طال ثم مال في أحد شقيه ينظر: اللسان " ط ر ح".

(٥) إسليح: شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها ينظر: اللسان " س ل ح ".

(٦) الشنظير: السيئ الخلق ينظر: اللسان " ش ن ظ ر ".

(٧) الإسنام: ضرب من الشجر، ينظر: اللسان " س ن م ".

(٨) الحدبار: الناقة الضامرة ينظر: اللسان " ح د ب ر ".

(٩) الهلقام: الضخم الطويل ينظر: اللسان " ه ل ق م ".

(١٠) الخصائص ١/ ٢٣١.

قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين، وحرف اللين لا يكون للإلحاق إنما جيء به لمعنى وهو امتداد الصوت به وهذا حديث غير حديث الإلحاق ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل، وباب المدّ إنما هو الزيادة أبدًا فالأمران على ما ترى في البعد غايتان "[١].

وأورد ابن جني على مذهبه هو اعتراضا، مُفاده أن الواو زيدت في" طومار" [٢] للإلحاق، وهي بصورة الواو المدّية، وأجاب عنه، وذلك حيث يقول: " إنْ قلت: فقد قال[٣] في طومار: إنه ملحق بقسطاس والواو كما ترى بعد الضمة، أفلا تراه كيف ألحق بها مضمومًا ما قبلها؟ قيل: الأمر كذلك؛ وذلك أن موضع المدّ إنما هو قبيل الطرف مجاورًا له كألف عماد، وياء سعيد، وواو عمود، فأما واو طومار، وياء ديماس، فيمن قال دياميس فليستا للمدّ، لأنهما لم تجاورا الطرف، وعلى ذلك قال في طومار: إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه، فلم تجاور طرفه "[٤].

---

(١) الخصائص: ١ / ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) الطومار: الصحيفة، اللسان " ط م ر".

(٣) يقصد: أبا علي الفارسي.

(٤) الخصائص ١/ ٢٣٢، ٢٣٣.

هذا، ووافق الفارسيَّ المحقّق الرضي، جاء ذلك منه بعد أن ضعّف حجة المخالفين له، وذلك حيث يقول: " قيل: ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حَشْواً؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي، وإنما وجب تحريكها؛ لأن الثاني يتحرك في التصغير، وكذا الثالث والرابعُ الوسطُ يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسَلْمَى وَبُشْرَى، والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو عُلاَبط لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بقُذَعْمِلٍ[(١)]،... ولمّا لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في نحو ساسمَ [(٢)] وخَاتَمٍ، وَعَالَمٍ بكونها للإلحاق بجَعْفَرٍ...."[(٣)]

وإذا كان الرضي وافق الفارسيّ فإنّ بعض اللغويين والصرفيين وافق ابن جني، منهم ابن سيده ت/ ٤٥٨[(٤)].

---

(١) القذعمل: القصير الضخم من الإبل، لسان العرب " ق ذ ع م ل ".

(٢) الساسم: شجر أسود، قيل هو الآبنوس ينظر: لسان العرب " س س م ".

(٣) شرح الشافية ٥٧/١، ٥٨.

(٤) ينظر: ابن سيده: علي بن إسماعيل، تح: د.عبد الحميد هنداوي ٢٠٠٠م، المحكم ط: دار الكتب العلمية، بيروت " ط م ر "

وابنُ يعيش[1]، وابن عقيل[2]، وممّا احتُج به لمذهبه ما ذكره أبو حيان من أنّ الألف إنْ زيدت وسطا للإلحاق لزمها حينئذ أن تكون منقلبة، كما أن الألف في الأصل لا تكون إلا منقلبة، فإن قابلت ساكنا لم يصح؛ لأن الألف لا تكون منقلبة عن ساكن؛ إذ لا موجب لإعلاله، فإن قابلت متحركا لزم تخالف الملحق والملحق به؛ إذ الحرف في الملحق به متحرك، وقد صار مقابله في الملحق ساكنا، وأورد على هذا أن ما عللتم به لازم في وقوعها للإلحاق آخرا، وأجيب بأن حركة الآخر لا تكون من البناء؛ فلم يعتد بها، ولقائل أن يقول: لا يلزم من وقوع الألف للإلحاق حشوا أن تكون منقلبة، ولا يلزم من كون الألف في الكلمة الملحق بها منقلبة أن تكون في الملحق كذلك؛ لأن المقصود المقابلة في الجملة، وقد قوبل ألف صورة بألف وهذا كاف، والأقرب في التعليل ما ذكره ابن الحاجب، من أنهم لما قصدوا في الإلحاق إلى وقوع الحرف الزائد موقع

(١) ابن يعيش: يعيش بن علي تح د. فخر الدين قباوة ١٩٧٣م، شرح الملوكي في التصريف ط/ المكتبة العربية ١٢٧، ١٢٨)

(٢) ينظر: المساعد ٤/ ٧٣.

الأصل، كرهوا أن يجعلوه في الحشو ألفا؛ فيؤدي إلى تحريك ألف في حكم الأصلية، فرفضوه لذلك.(١)

و ينبغي الإشارة هنا إلى ما ذهب إليه بعضهم من التوسط في الأمر، حيث أجاز زيادة الألف حشوا للإلحاق في الفعل خاصّة؛ إذ لا يلزم تحريك الألف فيه، من هؤلاء الزمخشري(٢)، وتبعه ابن الحاجب(٣)، وابن عصفور(٤).

وأرى: أن ما ذهب إليه ابن جني من منع زيادة الألف وسطا للإلحاق، أرجح ممّا ذهب إليه الفارسيّ من إجازته ذلك؛ لقوة ما استدل به ابن جني لمذهبه.

(١) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، و ابن عصفور: علي بن مؤمن، الممتع الكبير ط/ مكتبة لبنان ١٩٩٦م- الأولى ص ١١٦، ١٤٠، ١٦٨.

(٢) ينظر: المفصل ص ٣٧٠، ٥٠٢.

(٣) ينظر: الرضي: شرح الشافية ١/ ٥٧

(٤) ينظر: ابن عصفور: الممتع الكبير ص ١١٦، ١٤٠.

المسألة الثانية
اســـم الجنـــس الجمعـــي

تعريفه: هو اسم يدل على أكثر من اثنين، ويتميز عــن مفــرده غالبا: إما بالتاء في المفرد، نحو: كلِم وكلمة، وتمر وتمرة، أو بالياء المشددة، نحو: زنج وزنجيّ، وترك وتركيّ[(١)].

ويرى الفارسي أن اسم الجنس الجمعي يدل على الكثرة، وأنه لا يدخل تحت جمع التكسير، وإنما هو قسم برأسه.

يقـول: " باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص آحادها منها بإلحاق الهاء بها هذه الأسماء تجيء لما كان مخلوقا لــم يصنعه الناس، وقد تشبه بالمصنوعة في ألفاظ الجموع فما كان على فعْل فنحو: نخل والواحدة نخلة، وطلح والواحدة طلحــة، وصــخر، وصخرة فهذه للكثير، وفي أدنى العدد بالألف والتاء، فأما في العــدد الكثير فاسم الجنس الذي يقع على الكثرة من الجميع، وقد كُسِّر على (فِعال) تشبيها بما كان صنعه الناس "[(٢)].

---

(١) ينظر: الحملاوي: أحمد الحملاوي تح د/ إبراهيم محمد إبراهيم١٤٢٢هــ شذا العرف، ط: مكتبة المتنبي ص ١٣٤، ١٣٥

(٢) الفارسي: الحسن بن أحمد تح د. حسن شاذلي فرهود ١٩٨١م التكملــة ط/ شركة الطباعة العربية السعودية ص ١٥٨

وما ذهب إليه الفارسي مذهب كثير من الصرفيين [١]، ورُجّح بأن اسم الجنس الجمعي، والجمع، وإنْ اتفقا معنىً فهما مختلفان من جهة اللفظ في أمور:

أحدها: للجمع أوزان مخصوصة لا يكون اسم الجنس على أحدها، الثاني: اسم الجنس يُفرّق بينه وبين مفرده بالتاء أو الياء، بخلاف الجمع، الثالث: الجمع لا يُصغر على لفظه، وإنما يصغر مفرده، ثم يجمع الجمع السالم المناسب، بخلاف اسم الجنس، فيصغر على لفظه، الرابع: اسم الجنس يغلب فيه أن يكون مذكرا إذا كان مجردا من التاء، كما في قوله تعالى: (إليه يصعد الكلم الطيب)[٢]، بخلاف الجمع، فيغلب عليه التأنيث[٣].

---

(١) ينظر: التسهيل ص٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٩٤، ١٩٥، وتمهيد القواعد ١/ ١٣٩، ١٤٠، هذا وذهب ابن يعيش، والرضي، وغيرهما إلى أنّ اسم الجنس يقع على الواحد، والقليل، والكثير؛ لأنه موضوع للحقيقة والماهية المعينة حيثما كانت ينظر: شرح ابن يعيش ٥/ ٧١، وشرح الشافية للرضي٢ / ١٩٣، ١٩٥، وكحيل: أ/ أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء ط – الخامسة ١٩٧٣م ص ١٦٦.

(٢) من الآية ١٠ من سورة فاطر.

(٣) ينظر هذه الأمور في: شرح الشافية للرضي٢/ ١٩٤، ١٩٥ وشذا العرف١٣٤،١٣٥،والتبيان في تصريف الأسماء١٦٧،١٦٦

هذا وخالف ابن جني أبا علي حيث ذهب – فيما يؤخذ من ظاهر كلامه – إلى جعل " كلم، ونبق "، وأمثالهما جمعا، يقول: " وقال سيبويه: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) فاختار (الكلم)على (الكلام)؛ وذلك أن الكلام اسم من كلّم، بمنزلة السلام من سلّم، وهما بمعنى التكليم، والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلّم، وسلّم... فلما كان الكلام مصدرًا، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة، بمنزلة سلمة وسلم(١)، ونبقة ونبق، وثفنة(٢) وثفن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه، وأوفق لمراده "(٣)، وما قال به ابن جني نُسب أيضا إلى الكوفيين(٤)، وعبد القاهر الجرجاني(٥).

وإذا كان ظاهر كلام ابن جني يفيد مخالفته أبا علي إلّا أنه يمكن أيضا حمله على ما يوافق مذهب شيخه في التفريق بين اسم الجنس

(١) السلم بالفتح: شجر من العضاه، ينظر: الصحاح " س ل م ".

(٢) الثفنة: واحدة ثفنات البعير، وهي ما يقع على الأرض من أعضائه إذا استناخ وغلظ كالركبتين ينظر: الصحاح " ث ف ن "

(٣) الخصائص ١/ ٢٥، وينظر: تمهيد القواعد ١/ ١٣٩.

(٤) ينظر: شرح الشافية ٢/ ١٩٤.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ١/ ١٣٨.

الجمعي، والجمع، غير أنّه جعل أقل ما يطلق عليه اسم الجنس هو الثلاثة، بخلاف الفارسي الذي يستعمله في العدد الكثير دون القليل، ويكون ابن جني بذلك استعمل كلمة الجمع، وأراد بها اسم الجنس الجمعي لاتفاقهما حقيقة ومعنى.

جاء في تمهيد القواعد: " ثم القائلون بأنه اسم جنس اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب:... الثالث: أنه لا يقع على أقل من ثلاث، وهو رأي ابن جني إن كان لا يقول بجمعيته "(١).

والتعبير عن اسم الجنس بالجمع لم ينفرد به ابن جني، بل جاء في كلام الفارسي نفسه، فقد قال: " باب دخول التاء الاسم فرقا بين الجمع، والواحد منه، وذلك نحو: تمر وتمرة، وبقر وبقرة، وشعير وشعيرة، وجراد وجرادة، فالتاء إذا لحقت في هذا الباب دلت على المفرد، وإذا حذفت دلت على الجنس والكثرة..." (٢)، وورد ذلك أيضا في كلام السيرافي(٣)، و ابن يعيش(٤)، وغيرهما(٥).

---

(١) تمهيد القواعد ١/ ١٤٠.

(٢) التكملة ص١٢٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/١١,١٢، ٣١٤.

(٤) ينظر: شرح ابن يعيش١/٢١، ٥/٧١.

(٥) ينظر: الصحاح " ث ف ن "، والتصريح ١/ ٢٤.

المسألة الثالثة
الهمزة في (أدْيَه) أصلية أم منقلبة؟

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن الهمزة في " أدْيَه " من قولهم: " قطع الله أديه " أصل، وليس مبدلا من غيره، وأنّ ذلك لغة في " اليد " يردون إليه اللام، ويجعلون فاءه همزة، يقول ابن جني موضحا مذهب شيخه: "... أنّ أبا علي أخبرني أن يعقوب(١) حكى عنهم أنهم يقولون: قطع الله أديه، يريد يده، قال: قال أبو علي: فالهمزة في (أديه) ليست بدلا من الياء، إنما هي لغة في الكلمة، بمنزلة يُسروع، وأُسروع(٢)، ويلملم وألملم، ونحو قول طرفة:

أرّق العين خيال لم يقرّ طاف والركب بصحراء أُسُر(٣)

ويروى: يسر، فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلا من بعض، وقولهم:(أديه) وزنه: فعْله، رد اللام، وهي ياء لقولهم يديت إليه يدا،

---

(١) هو ابن السكيت، وينظر ما حكاه في: ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، تح: محمد مرعب ٢٠٠٢م إصلاح المنطق ط: دار إحياء التراث العربي ١/ ١٢٣.

(٢) اليسروع: دودة تكون في البقل ينظر: اللسان " س ر ع ".

(٣) البيت من الرمل، وهو في: طرفة بن العبد، تح: أ/ مهدي محمد ناصر الدين، ٢٠٠٢م، ديوان طرفة ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الثالثة، ص،٣٩ و لم يقر: لم يهدأ، طاف: جال، يسر: موضع باليمامة.

فصارت (أدي) كما ترى بوزن فَعْل... وقرأت هذا الفصل من كتاب إصلاح المنطق عن يعقوب على غير أبي علي، فقال: إنما هو: قطع الله أدَيه. مثنى، في معنى يديه،...."[1].

هذا، ولم يرتض ابن جني ما ذهب إليه الفارسي، ومن ثَمّ ذهب إلى أن الهمزة في (أديه) بدل من الياء التي هي فاء الكلمة، قال في بيان ذلك والاحتجاج له: "...إلّا أنّني أنا أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي؛ لأنه ذهب إلى أن الهمزة في(أديه) ليست بدلا من الياء، وإنما هي أصل برأسه، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه، لتصرف الهمزة في هذه اللفظة تصرف الياء، وليس الأمر كذلك؛ لأنا نجدهم يقولون: يديت إليه يدا، وأيديت أيضا، ويديت الصيد: إذا أصبت يده، وكسّروها، فقالوا: يدِيّ، وأيدٍ، وأيادٍ، وقال الشاعر:

فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعمانَ إلا بِصَالِحٍ فإن لَهُ عِنْدِي يَدِيّاً وأنعما[2]

فجاء بالجمع على فعيل، وهذا اسم للجميع عندنا، وليس مكسرا كأيد وأياد، وإنما هو بمنزلة عبيد وكليب، لجماعة عبد وكلب، ولم نر

(١) سر الصناعة ١/ ٢٥١، ٢٥٢.

(٢) البيت من الطويل، ونسب إلى الأعشى، وضمرة بن ضمرة النهشلي، وهو في اللسان " ي د ي " ، ويروى: يُديّ بضم أوله

الهمزة في (أدْي) موجودة في غير هذه اللفظة، وفي أحد وجهي آديته[1]، الذي جوزناه آنفا،

على أنا نعتقد فيه أنه إنما بنى أفعلته من لفظ (الأَدْي) بعد أن قلبت همزته عن (يَدْي)، وإلا فالياء هي الأصل، وليس كذلك ما أشبهه به من نحو: يسروع وأسروع، ويلملم وألملم، وأسر ويسر، لاطراد كل واحد من هذه الحروف في مكان صاحبه، وقلة استعمالهم الأدي في معنى اليد، فاعرف ذلك "[2].

ووافق كثير من الصرفيين ابن جني، فذكروا أنّ " أديه " ممّا أبدل فيه الياء همزة، وأنه من الإبدال النادر.

---

(١) أجاز ابن جني في " آديته ": أن يكون من الأدي بمعنى: اليد، فيكون بزنة: أفعلته ولامه ياء، وهو ما أشار إليه هنا، وأجاز فيه وجها آخر بينه بقوله: "وأما آديته على فلان، أي قويته، فيحتمل عندي تأويلين: أحدهما: أنه أفعلته من الأداة، لأن الأداة يتقوى بها الصانع وغيره على عمله، وتكون لام آديته من هذا واوا، لقولهم في جمع أداة أدوات، فظهور اللام واوا في أدوات، يدل على أن لام آديت واو في الأصل، بمنزلة لام أعطيت وأغزيت، لأنهما من غزوت وعطوت، أي تناولت فهذا أحد وجهي آديته، وهو الأظهر الأعرف" سر صناعة الإعراب ١/ ١٥٠، ١٥١

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٢، ٢٥٣

قال ابن عصفور: " وأُبدلت منها، من غير اطِّراد، في: أَدْيٌ. وأصله "يَدْيٌ"، فردَّ اللَّام، ثمَّ أُبدلت الياء همزة، حُكي من كلامهم: قَطَع الله أَدْيَه"(١)، وقال الرضي: " وقالوا: الشِّئْمة، أصلها الياء، كما قالوا: قطع الله أدْيَه: أي يَدْيَه فردوا اللام"(٢)، وقال بذلك أيضا الزمخشري(٣)، وابن يعيش(٤)، والمرادي(٥)، والأشموني (٦)، وغيرهم(٧)، وجوّز ابن سيده(٨) في" أديه " الوجهين فأجاز أن تكون همزته بدلا من الياء، وأن تكون أصلية غير مبدلة، ويكون ذِلِكَ لُغَةً؛ لِقلَّةَ

(١) الممتع الكبير ص ٢٢٩.

(٢) شرح الشافية ٣/٢٠٥.

(٣) ينظر: المفصل ص ٥٠٧

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ١٥.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد١٦٢٤

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٩٨

(٧) ينظر:صاحب حماة: إسماعيل بن علي تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الكناش في فني النحو والصرف ط: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ٢/ ٢٢٤

(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم " ي د ي ".

إِبْدالِ مِثْلِ هذا، وتابعه على ذلك ابن منظور ت/ ٧١٠[١]، والزَّبيدي ت/ ١٢٠٥[٢].

وأرى: أنّ ما ذهب إليه ابن جني من القول بإبدال الياء همزة في " أديه " أرجح مما ذهب إليه الفارسي؛ لقوة حجته.

(١) ينظر: اللسان: " ي د ي ".

(٢) ينظر: الزبيدي:: محمّد بن محمّد، تاج العروس، ط: دار الهداية "أ د ي".

تذييـــــيل

مما يجدر الإشارة إليه في نهاية البحث أنّ بعض النحويين ذكر خلافا بين الفارسي، وابن جني في بعض المواضع، وعند التحقيق لا يثبت فيها خلاف بينهما، من ذلك:

[١] نسب أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥، والسيوطي في الهمع ١/ ٣١١ إلى ابن جني أنه خالف الفارسي، فذهب إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، فكلٌّ منهما سبب في رفع الآخر، والصواب أنه يوافق أبا علي في أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. ينظر: الإيضاح العضدي ص ٧٣، واللمع ص ٢٥، ٢٦، والخصائص ١/ ١٠٤، ٢/ ٣٨٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٨٥٣.

[٢] نسب السهيلي في أماليه ص ١٠١، ١٠٢ تح د. محمد البنا إلى الفارسي جواز حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف، و ذكر أبو حيان في الارتشاف ٤/ ٢٠١٧ أن ابن جني خالفه فمنع من ذلك، وتبعه ناظرُ الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٠٨، وصاحب " مسائل خلافية بين الفارسي وابن جني"، وظاهر كلام ابن جني في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢٩١ يدل على ما نسب إليه، ولكنه صرح في المحتسب ١/ ٥١، ٥٢ بما يوضح رأيه ورأي أستاذه الفارسي؛ فإنه قال فيه: " وعلى كل حال فأخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف

الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد نابت(ما) عن أنفي، كما نابت (إلّا) عن أستثني، وكما نابت الهمزة، و (هلْ) عن أستفهم، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا، واختصار المختصر إجحاف به إلّا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه... " وينظر: الخصائص ٢/ ٢٨٤.

[٣] ذكر صاحب " مسائل خلافية بين الفارسي وابن جني " أن الفارسي ذهب إلى أن " انفعل " و " افتعل " يأتيان لمطاوعة " فعَل "- بفتح العين – متعدّيا دون اللازم منه، وأن ابن جني أجاز أن يكونا مطاوعين لـ (فعَل) متعدّيا، ولازما، والصواب أنهما متفقان في أن هاتين الصيغتين تأتيان لمعنى مطاوعة " فعَل " المتعدي، ولا يجيئان مطاوعين له لازما إلّا للضرورة، يقول ابن جني في المنصف ص٧٢، ٧٣: " واعلم أنّ (انفعل) إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو قطعته فانقطع... ولا يكاد يكون فعل منه إلا متعديا حتى يمكن المطاوعة والانفعال ألا ترى أن قطعت متعدّ... وقد جاء فعل منه غير متعدّ، أنشدني أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش أراه قال قرأته عليه:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وإنما (منهوي) مطاوع (هوى) إذا سقط، و(هوى) غير متعد كما ترى، وقد جاء في هذه القصيدة (منغو) قال أبوعلي: إنما بنى من هوى، وغوى منفعلا لضرورة الشعر، وعلى هذا قالوا: شويت اللحم فانشوى، وقد قالوا: اشتوى، وليس في كثرة انشوى ".

الخاتمـــة

أحمد الله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأصلي، وأسلم على خاتم أنبيائه، ورسله سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

وبعـــــــــد:

فإني فرغت بعون الله من هذه الدراسة التـــي عرضـــت فيهـــا المسائل التي خالف فيها ابن جني أبا علي الفارسي وتوصـــلت مـــن خلالها إلى النتائج التالية:

أولا: لازم ابن جني شيخه الفارسي أربعين سنة، نهل خلالهـــا من علمه، وأفاد منه أيّما إفادة، وما فتئ يثني عليه وعلى علمه فـــي غير موضع، ولم يمنعه هذا من مخالفته إيّاه، فقد تضمن البحث عشر مسائل خالفه فيها، ولا ينقص هذا من تقدير شيخه، وإنّما يشهد لقوة علم ابن جني، وثقته به.

ثانيا: كان ابن جني – فيما يبدو لي – موفقا في خمسة مـــن الآراء التي خالف فيها أستاذه، وهي إجازته عود الضمير المتصـــل بالفاعل على المفعول به المتأخر، وتجويزه وقوع الجملة الاسمية بعد " إذا " الشرطية، وبيان نوع اللام في " لهنّك لرجل صدق "، ومنـــع زيادة الألف وسطا للإلحاق، وجعل الهمزة في " أديه " بدلا من الياء.

ثالثا: جانب ابن جني الصوابُ – فيما أرى – في مسألتين مـــن المسائل التي خالف فيه الفارسي، وهما ما ذهب إليه من منع إعراب

جمع المذكر السالم بالحركات، وما ألحق به، وعدم إجازته تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي.

رابعا: من الممكن أن يكون للعالم رأيان في المسألة الواحدة، ويحكم على أحدهما أنه المعتمد لديه: إما اعتمادا على تصريح العالم نفسه، وإما على عامل الزمن بأن يجعل المتأخر من القولين هو الرأي المعتبر عنده، أو على غير ذلك، ووقع هذا الأمر من أبي علي الفارسي، في غير موضع، ومنه في هذا البحث أنه كان يقول بجواز دخول لام الابتداء على "إنّ" إذا جعلت همزتها هاء، كما في " لَهِنّك "، ثم عدل عنه، وذهب فيه مذهبا آخر.

خامسا: المسائل التي خالف فيها ابن جني شيخه كان الفارسي موافقا لجمهور النحويين في ثلاثة منها، وهي عود ضمير متصل بالفاعل على المفعول المتأخر، وإعراب الاسم الجامد بعد اسم الإشارة نعتا، وزيادة الألف وسطا للإلحاق، وموافق للبصريين في إحداها، وهي منع وقوع الجملة الاسمية بعد " إذا " الشرطية، ويدل ذلك على قوة شخصية ابن جني واعتداده برأيه.

سادسا: غلّب ابن جني القياس على السماع حيث لم يحتج بالسماع في مسائل البحث سوى مسألتي وقوع الجملة الاسمية بعد " إذا "، وعود الضمير المتصل بالفاعل على مفعول متأخر، وهو

متأثر في هذا بأستاذه الفارسي الذي قلّ احتجاجه أيضا بالسماع فلم يحتج به هنا إلا في مسألة إعراب جمع المذكر السالم بالحركات.

سابعا: عوّل الفارسي على العلة والقياس كثيرا في الانتصار لرأيه وقع ذلك منه في سبع مسائل منها: إعراب جمع المذكر السالم بالحركات، وعود ضمير متصل بالفاعل على المفعول المتأخر، ونوع اللام في: " لهنّك لرجل صدق "، ومسألة وقوع الاسم بعد " إذا"، وتقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وكذلك صنع ابن جني في المسائل نفسها، وفي غيرها، كما في منعه زيادة الألف وسطا للإلحاق، وجعل الهمزة في " أديه " بدلا من الياء، ويدل ذلك على تأثر ابن جني بشيخه في هذا الأمر.

ثامنا: تضمن البحث سبع مسائل نحوية خالف فيها ابن جني شيخه الفارسي، في حين لم تتجاوز المسائل الصرفية الثلاث، كانت كفة ابن جني راجحة في اثنتين منها، ولم تكن مخالفته صريحة في الثالثة، بل هي محتملة، ومرد ذلك – فيما أرى – إلى أن تلمذة ابن جني على الفارسي كانت عقب تقصيره في مسألة صرفية سأله عنها الفارسي مما جعل ابن جني يدقق، ويحقق قبل مخالفة شيخه في مسائل تتعلق بهذا العلم.

تاسعا: خالف الفارسي مذهب مدرسته البصرية في بعض مسائل البحث، مثل رأيه في: " لهنّك لرجل صدق "، وتقدم الحال على

صاحبه المجرور بحرف أصلي، والعطف بـ " إمّا "، ووقع ذلك لابن جني أيضا، كما في مسألتي عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر، ووقوع المبتدأ بعد (إذا) الشرطية، مما يدل على عدم تعصبهما للبصريين، وانتمائهما للمدرسة البغداديّة، التي تنتخب من آراء المدرستين البصريّة، والكوفيّة.

عاشرا: من المقرر لغة أنه يجوز للشاعر مالا يجوز لغيره، وقد كانت الضرورة الشعرية مستندا لابن جني في مخالفة الفارسي في بعض المواضع، كما في مسألة إعراب جمع المذكر السالم بالحركات، حيث حمل الشواهد التي تدل على جواز ذلك على الضرورة.

المصـــادر والمراجـــع

١-الأخفش: سعيد بن مسعدة، تح: د/ هـــدى محمـــود قراعـــة، معاني القرآن ط: مكتبة الخانجي.

٢-الأزهري: خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضـــيح، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

٣-الأصمعي: عبد الملك بن قريب، تح: أ/ أحمد شاكر١٩٩٣م، الأصمعيات ط: دار المعارف

٤-الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الـــدين الأنباري، تح أ/ إبراهيم السامرائي عام ١٩٨٥م نزهة الألبـــاء فـــي طبقات الأدباء، ط/ مكتبة المنار، ط/ الثالثة

٥- ابن برهان: عبدالواحد بـــن علـــي، تـــح د. فـــائز فـــارس ١٤٠٤هـــ شرح اللمع ط: دمشق.

٦-البغدادي: عبد القادر بن عمر تـــح أ/ عبدالســـلام هـــارون ١٩٩٧م، خزانة الأدب مكتبة الخانجي، القاهرة

٧-ابن جني: أبو الفتح عثمان، تـــح د. خديجـــة عبـــد الـــرازق الحديثي وآخرين ١٩٦٢م، التمام في تفسير أشعار هذيل، ط/ الأولى مطبعة العاني ـــ بغداد.

٨-ابن جني: أبو الفتح عثمان، تحقيق أ/ محمد علـــي النجـــار، الخصائص، ط/ المكتبة العلمية.

٩-ابن جني: أبو الفتح عثمان ،٢٠٠٠م، سر صناعة الإعـــراب، ط: دار الكتب العلمية بيروت.

١٠-ابن جني: أبو الفتح عثمان تح د. فائز فـــارس، اللمـــع فـــي العربية، ط: دار الكتب الثقافية.

١١-ابن جني: أبو الفتح، تح أ/ علي النجـــدي وآخـــرين١٩٩٩م، المحتسب ط/المجلس الأعلى.

١٢- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني ١٣٧٣هـــ المنصـــف شرح كتاب التصريف للمازني ط: دار إحياء التراث

١٣- الجوهري: إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبـــد الغفـــور عطار ١٤٠٧هـــ الصحاح ط: دار العلم للملايين.

١٤-حسان بن ثابت، ديوان حسان تحقيق أ/ عبدأ مهنـــا،١٩٩٤م، ط- دار الكتب العلمية.

١٥-الحمـــلاوي: أحمـــد الحمـــلاوي تـــح د/ إبـــراهيم محمـــد إبراهيم١٤٢٢هـــ شذا العرف في فن الصرف- ط مكتبة المتنبي.

١٦-أبو حيان: محمد بن يوسف تـــح د. رجـــب عثمـــان ١٩٩٨م ارتشاف الضرب ط / مكتبة الخانجي.

١٧- أبو حيان: محمد بن يوسف، تح: د. حسن هنداوي، التـــذييل والتكميل، ط: دار القلم – دمشق.

١٨- ابن الخباز: أحمد بن الحسين تحقيق: أ. د. فايز دياب، ٢٠٠٧م، توجيه اللمع، ط: دار السلام.

١٩-ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم تح أ / إحسان عباس، وفيات الأعيان، ط: دار صادر.

٢٠-الذبياني: النابغة الذبياني، جمعه أ/ الطاهر بن عاشور،١٩٧٦م، ديوان النابغة، ط: الشركة التونسية.

٢١-الرضي: محمد بن الحسن، تح أ / محمد نور الحسن وآخرين ١٩٧٥م شرح شافية ابن الحاجب ط: دار الكتب العلمية.

٢٢-الرضي: محمد بن الحسن، تح د/ إميل يعقوب ١٩٩٨م شرح كافية ابن الحاجب، ط دار الكتب العلمية.

٢٣-الزبيدي: محمد بن محمد، تاج العروس ط/ دار الهداية.

٢٤-الزمخشري: محمود بن عمر، تح د. علي بو ملحم، ١٩٩٣م، المفصل، ط- مكتبة الهلال بيروت.

٢٥-أبو زيد: سعيد بن أوس، تح د/ محمد عبد القادر ١٤٠١هـ، النوادر في اللغة، ط: دار الشروق.

٢٦-ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري، تح د: عبد الحسين الفتلي، الأصول في النحو، ط/ الرسالة.

٢٧-ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، تح أ. محمد مرعب ٢٠٠٢م، إصلاح المنطق ط/ دار إحياء التراث.

٢٨-السمين الحلبي: أحمد بن يوسف، تح: د/ أحمد محمد الخراط، الدر المصون: دار القلم، دمشق.

٢٩-السهيلي: أبو القاسم عبدالرحمن، تح د/ محمد البنا٢٠٠م أمالي السهيلي، ط: مطبعة السعادة.

٣٠-سيبويه: عمرو بن عثمان، تح أ/ عبد السلام محمد هارون، كتاب سيبويه – ط- دار الجيل.

٣١-ابن سيده:: علي بن إسماعيل، تح: د. عبد الحميد هنداوي ٢٠٠٠م، المحكم ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٢-السيرافي: الحسن بن عبدالله، تح أ: أحمد حسن مهدلي، وآخر٢٠٠٨م، شرح كتاب سيبويه، ط/ دار الكتب العلمية

٣٣-السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، تح أ/ أحمد شمس الدين،١٩٩٨م، همع الهوامع ط- دار الكتب العلمية.

٣٤-ابن الشجري: علي بن محمد تح: د. محمود الطناحي١٤١٣هـ أمالي ابن الشجري، ط مكتبة الخانجي.

٣٥-الشاطبي: إبراهيم بن موسى، تح د. عبد الرحمن بن العثيمين وآخرين، ٢٠٠٧م، المقاصد الشافية، مطبوعات جامعة أم القرى.

٣٦-ابن عثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين ١٤٣٤هـ، شرح ألفية ابن مالك.

٣٧-ابن عصفور: علي بن مؤمن، تح د. إميل يعقوب ١٩٩٨م شرح جمل الزجاجي، ط / دار الكتب العلمية.

٣٨-ابن عصفور: علي بن مؤمن، تح أ/ السيد إبراهيم محمد، ١٤٠٢هـ، ضرائر الشعر، ط دار الأندلس.

٣٩-ابن عقيل: عبدالله بن عقيل، تح أ/محمد محي الدين ١٩٩٩م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط- دار التراث، مصر.

٤٠-ابن عقيل: عبدالله بن عقيل تح د محمد بركات ١٤٠٥هـ المساعد على تسهيل الفوائد، ط دار المدني.

٤١-أبو علي النحوي: الحسن بن أحمد الفارسي، تح: د. علي جابر المنصوري ٢٠٠٢م،المسائل العسكريات، الناشر: الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

٤٢-أبو علي النحوي: الحسن بن أحمد تح د صلاح الدين السنكاوي ١٩٨٣م المسائل المشكلة المعروفة البغداديات، ط مطبعة العاني، بغداد.

٤٣-عيد: محمد عيد، النحو المصفى ط/ مكتبة الشباب.

٤٤-الفراء: يحيى بن زياد، تح د. صلاح عبد العزيز، وآخرين،٢٠١٣م،معاني القرآن ط، دار السلام.

٤٥-الفارسي: الحسن بن أحمد، تح د. عبدالله الحاج ٢٠٠٣م الإغفال، ط/ المجمع الثقافي- أبو ظبي.

٤٦-الفارسي: الحسن بن أحمد، تح د. حسن فرهود، ١٩٨٨م،الإيضاح العضدي ط. دار العلوم.

٤٧-الفارسي: الحسن بن أحمد تح د. حسن شاذلي فرهود ١٩٨١م التكملة ط/ شركة الطباعة السعودية.

٤٨-الفارسي: الحسن بن أحمد، تح د. محمود الطناحي ١٩٨٨م كتاب الشعر، ط: مكتبة الخانجي.

٤٩-الفارسي: الحسن بن أحمد تح د حسن هنداوي ١٤٠٧هـ المسائل الحلبيات، ط: دار القلم- دمشق.

٥٠-الفارسي: الحسن بن أحمد تح د. حسن هنداوي، ٢٠٠٤م،المسائل الشيرازيات ط/ كنوز إشبيليا.

٥١-الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، تح د. مصطفى الحدري، المسائل المنثورة ط/ دار المعارف.

٥٢-القفطي: علي بن يوسف تح أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٤٠٦هـ، إنباه الرواة ط/ دار الفكر العربي.

٥٣-كثير عزة: ديوان كثير، تح د. إحسان عباس ١٩٧١م، ط: دار الثقافة – بيروت.

٥٤-كحيل: أ/ أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء ط – الخامسة ١٩٧٣م ص ١٦٦.

٥٥-المبرد: محمد بن يزيد، تح: أ. محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٩٧م، الكامل، ط: دار الفكر العربي.

٥٦-المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: أ /محمد عبد الخالق عضيمة، المقتضب، ط: عالم الكتب.

٥٧-المرزوقي: **أحمد بن محمد تح أ / غريد الشيخ ٢٠٠٣ م** شرح ديوان الحماسة ط/ دار الكتب العلمية.

٥٨-المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان ١٤٢٨هـ توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، ط: دار الفكر العربي.

٥٩-المرادي: الحسن بن قاسم، تح د. فخر الدين قباوة، ١٩٩٢م الجنى الداني ط- دار الكتب العلمية.

٦٠-ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط- دار صادر١٤١٤هـ.

٦١-ابن مالك: محمد بن عبدالله، تح د: محمد كامل بركات ١٩٦٧م، تسهيل الفوائد، ط: دار الكتاب العربي.

٦٢-ابن مالك: محمد بن عبدالله، تحقيق د- عبدالرحمن السيد وآخر، شرح التسهيل، ط- هجر.

٦٣-ابن مالك: محمد بن عبدالله، تح: د / عبد المنعم هريدي، شرح الكافية الشافية، ط: جامعة أم القرى.

٦٤-ناظر الجيش: محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين،١٤٢٨هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، الناشر: دار السلام ، القاهرة – الأولى.

٦٥-ابن الناظم: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود٢٠٠٠م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط/: دار الكتب العلمية.

٦٦-الهذليون: ترتيب وتعليق أ. محمّد الشنقيطي، ١٩٦٥م، ديوان الهذليين، ط: الدار القومية، القاهرة.

٦٧-ابن هشام: عبدالله بن يوسف تح: أ/ محمد محي الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ط- المكتبة العصرية.

٦٨-ابن هشام: عبدالله بن يوسف تح: د. مازن المبارك، وآخر، ١٩٨٥م، مغني اللبيب، ط: دار الفكر.

٦٩-ابن ولاد: أحمد بن محمد، تح د. زهير عبد المحسن،١٤١٦هـ، الانتصار لسيبويه من المبرد ط/الرسالة

٧٠-ابن يسعون: يوسف بن يبقى، تح د.محمد الدعجاني،٢٠٠٨م، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ط- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٧١-ابن يعيش: يعيش بن علي تح د. فخر الدين قباوة ١٩٧٣م، شرح الملوكي في التصريف ط/ المكتبة العربية.

٧٢-ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل – ط- مكتبة المتنبي.